النساء الُمعيلات ونوعية الحياة: دراسة اجتماعية ميدانية

د/باسم عيد أحمد شحاتة عيد.

الملخص

يهدف هذا البحث إلقاء الضوء علي الخصائص الاجتماعية والثقافية للنساء الُمعيلات، وإبراز أهم مشكلات النساء الُمعيلات، وبرامج التمكين وبناء قدراتهم لمواجهة تلك المشكلات؛ وذلك للتوصل لمجموعة من المقترحات لتفعيل دور شبكات الضمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياتهن، قد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمةً استمارة الاستبيان التي طبقت علي عينة قوامها (٢٢٠) من المستفيدات من النساء الُمعيلات من التضامن الاجتماعي بمدينة المنصورة؛ فضلًا عن استخدام دراسة الحالة التي طبقت علي عينة قوامها (٧) من النساء الُمعيلات، وقد توصلت نتائج الدراسة إلي أن الغالبية العظمي من المبحوثات من النساء الُمعيلات تعانين من المشكلات الاقتصادية، يلي ذلك علي الترتيب: مشكلات العمل، المشكلات الاجتماعية،المشكلات الأسرية، المشكلات النفسية، المشكلات الصحية، المشكلات التعليمية، كما أكدت الدراسة أن الخدمات الاقتصادية من أهم مؤشرات تحسين نوعية حياة النساء الُمعيلات، يلي ذلك من الترتيب: خدمات الاعتماد علي الذات، خدمات الاندماج المجتمعي، الخدمات الصحية، الشعور بالرضا، وأخيرًا الخدمات التعليمية، وقد وصيت الدراسة بوضع السبل المناسبة للحد من المشكلات التي تواجه المرأة الُمعيلة والتي تؤثر سلبًا علي نوعية حياتها.

الكلمات الافتتاحية: (النساء الُمعيلات، نوعية الحياة).

Abstract

This research aims to shed light on the social and cultural characteristics of headed household women, highlighting their most important problems and empowerment programs and building their capabilities to face these problems in order to reach a set of social safety networks in improving their quality of life, This research relied on the descriptive and analytical approach using the questionnaire form that was applied to a sample of (٢٢٠) beneficiaries of headed household women

from social solidarity in Mansoura city, The Study used the case study that was applied to a sample of (٧) headed house hold women.

The results showed that most of headed household women suffer from economic problems followed in order by: work problems, social problems, family problems, psychological problems, health problems, educational problems. The study also showed that economic services are among the most important indicators Of improving the quality of life of headed house hold women and that followed by: services, community integration, health services, feeling contment, and finally educational services, The development of appropriate means to reduce the problems facing headed household women that negatively affect their quality of life.

Key words: (**Headed household women**, **quality of life**).

مقدمة:

تعتبر ظاهرة النساء الُمعيلات من الظواهر الاجتماعية الهامة التي أخذت بالانتشار في الفترة الأخيرة؛ لذا فإن هذه الظاهرة تعتبر محور اهتمام عديد من العلوم الاجتماعية كالاقتصاد والسياسية وعلم النفس والاجتماع، وظاهرة المرأة المعيلة ليست جديدة في المجتمعات الإنسانية فوجد حالات كثيرة من بقاء المرأة بمفردها وإدارتها لعائلتها ولنفسها، فهي تلك المرأة المطلقة أو الأرملة أو التي هجرها زوجها، أو زوجة السجين أو زوجة المريض، والفتيات اللاتي لم يسبق لهن الزواج.كما عانت المرأة من تدني واضح في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية، وعدم إشباع الكثير الحاجات الضرورية الملحة، وجاء ذلك نتيجة لأتساع الفجوة بين الريف والحضر، والاهتمام الكامل بالمجتمعات الأخرى [١]. وفي إطار الاهتمام المحلي بالفئات المهمشة تطفو علي السطح "قضية

النساء المعيلات للأسر" باعتبارهن من أشد الفئات اللاتي تعاني أشد أنواع التهميش والفقر والحرمان والبطالة والتجاهل والإهمال.

وقد تزايدت أعداد النساء المعيلات في الآونة الأخيرة وخصوصًا في مصر، ونظرًا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، تحولت أنظار العديد من الباحثين نحو دراسة المشكلات والقضايا الحياتية التي تثقل كاهل تلك الفئة، فانشغال المرأة المُعيلة بإعالة أسرتها يؤثر علي انخفاض الإنجاز التعليمي للأبناء، كما أن المرأة المعيلة تفتقر المهارات اللازمة للدخول إلي سوق العمل، كما أنها تعاني من ضعف القدرة علي اتخاذ القرار وسوء العلاقات الاجتماعية مع الأبناء، وضعف القدرة علي تحقيق الذات، بالإضافة إلي بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، هذا بالإضافة إلي المعاناة من بعض الصراعات النفسية والشعور بالإحباط والقلق والوصمة الاجتماعية، الأمر الذي يشكل تهديدًا للتوازن النفسي والاجتماعي لهن [٢].

حيث عرف النساء المُعيلات بأنها فئة من النساء تتحمل إعالة أفراد أسرتها وذلك لعدة أسباب منها هجرة الزوج أو وفاته أو سجنه أو عجزه أو الطلاق [٣]. مما دعي الدولة للاهتمام بمساعدة المرأة المعيلة وزيادة تحرك المنظمات الحكومية والمؤسسات الأهلية من أجل عقد المؤتمرات المتعددة لمناقشة قضايا المرأة المعيلة، ومما لاشك فيه أن ما دعا تلك المنظمات لهذا التحرك هو إدراك الشعوب بأهمية دور المرأة المعيلة باعتبارها جزءًا من عملية التنمية.

وتنشر ظاهرة النساء المُعيلات في العديد من دول العالم فهذه النسبة في ازدياد؛ حيث تصل نسبة النساء المُعيلات في أوربا وأمريكا من ١٥.٢٪، وفي جنوب آسيا والدولة الأفريقية، إلي ٣٠٪، ووفقًا لإحصائيات الأمن المتحدة فإن نسبة هؤلاء النساء في العالم كله تبلغ حوالي ٩.٤٪ من أسر العالم [٤]. تشير إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام (٢٠١٩) إلى أن ١٨.٧٪، من الأسر المصرية تتولى إعالتها سيدات، وإن إجمالي عدد الأسر بلغ (١٨) مليون أسرة، منها (٥.٤) مليون تعولها امرأة، وأن الغالبية العظمى من رؤساء الأسر لفئة المطلقات والأرامل، إذ ترتفع نسبتهن فى الحضر إلى ٨٦.٣٪، مقابل ٧٢.٦٪ بالريف، ويعكس ذلك انخفاض مستوى معيشة هذه الأسر مقارنة بالأسر التى يرأسها الرجال، وأفادت الإحصائيات الرسمية أن أعداد النساء المُعيلات في تزايد مستمر في الدقهلية ١٩.٨٪، والقاهرة ١٩.٢٪ وأقل محافظات نسبة فى سيناء ١.٧٪، بينما رصدت العديد من المنظمات الحقوقية أن نسبة النساء المُعيلات فى مصر تتجاوز ٣٥٪ من نسبة السكان [٥].

كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ إلي أن النساء العائلات لأسرهن أكثر الفقراء فقرًا، وأن فقر هذه الأسر يزيد علي الأسر التي يرأسها رجل بمعدل مرة ونصف [٦]. ويرجع فقر هذه الشريحة إلي انفراد المرأة بعبء رعاية الأسرة، وإلي تدهور المستوي التعليمي وما يترتب عليه من ضعف المهارات، ويدفع إلي العمل في قطاع غير منتظم كونه غير محتاج إلي مستويات تعليم أو تدريب أو خبرات سابقة، وهذا ما يهيئ أمام المرأة المعيلة فرص العمل في هذا القطاع [٧]. هذا، وقد وصل الأمر إلي الحد الذي جعل شارمز" Charmes" قوله: " أن للفقر المعاصر وجه المرأة؛ فالفقر يكاد أكثر اتجاهًا لتأنيث بعض مجالات وفرص العمل المتدني، الأمر الذي يشكل بدوره فجوة كبيرة تفصل بين سكان المجتمع والتي تجعل فئة كبيرة منه عاجزة عن الوفاء باحتياجاتها الأساسية وتعاني أشد الحرمان من أبسط مقومات الحياة، وفئة أخري تستأثر بمعظم الفائض الاجتماعي والاقتصادي وتهيمن علي موارد الثروة في المجتمع، وتحرص علي توجيه هذه الموارد لتدعيم مصالحها[٨].

قد لوحظ في السنوات الأخيرة من وجود للفقر في مجتمعنا لأسباب عديدة دولية وقومية ومحلية وشخصية وغيرها، ومن أكثر الفئات الاجتماعية تضررًا من مشكلة الفقر فئة النساء؛ حيث يشكلن هؤلاء النسوة أغلب الحالات المتقدمة للجمعيات والمكاتب الخيرية والضمان الاجتماعي وغيرها من مراكز ومصادر المساعدات والإعانات الاجتماعية [٩]. كما يؤكد تقرير تقدم المرأة العربية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٤، وتعد الفقيرات من النساء، هن الأكثر تضررًا من الآثار المترتبة علي البرامج التكيف الهيكلي للدرجة أصبح معها أمن هؤلاء النسوة مهددًا، نظرًا لطبيعة النتائج والآثار السلبية التي نتجت من التحولات الاجتماعية الاقتصادية، والتي ألقت بآثارها علي كافة الفئات الاجتماعية، وكانت النساء الفقرات الأكثر تأثرًا وعرضه للمعاناة من التغيرات الاقتصادية المتلاحقة [١٠].

في هذا الصدد، أكدت دراسة (نالول Nalule,W، ٢٠١٥) ، أن أسباب أعالة النساء الأسرة تتمثل في الترمل والانفصال والطلاق، كما أن الفقر سمة مشتركة بين الأسر التي ترئسها نساء، وانخفاض مستويات التعليم والافتقار إلى فرص العمل المنتظمة، أنه بالرغم من تمكن الأسر التي ترئسها من العيش، إلا أنهم يواجهون بعض التحديات. وتشمل هذه الموارد المحدودة، والافتقار إلى الإسكان اللائق والبنية التحتية، والمخاطر الصحية التي ينطوي عليها العيش في الأحياء الفقيرة [١١].

يقع علي شبكات الأمان الاجتماعي عاتق المسئولية تجاه هذه الفئة من النساء من خلال شعورها بالمسئولية الاجتماعية لتحقيق الأهداف التنموية، وبالرغم من المعوقات التي قد تواجهه تلك الشبكات المتمثلة في نقص التمويل والروتين والبيروقراطية والمحسوبية في الحصول علي الخدمات والاستفادة منها، بالإضافة إلي عدم إعلان الجمعية عن خدماتها وانشغال فئات المساعدة المتمثلة في المرأة الفقيرة في حصولها علي المساعدات المالية فقط، إلا أن شبكات الأمان الاجتماعي تضع في أولويات أهدافها المساهمة في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي لكل أفراد المجتمع في إطار تضافر جهودها مع جهود كافة منظمات المجتمع(١٢).

في سياق آخر، يعد تحسين نوعية الحياة (QOL) هدفًا واضحًا أو ضمنيًا للأفراد والمجتمعات والدول والعالم، تم اقتراح QOL كمفهوم متعدد المقاييس ومتعدد الأبعاد يحتوي على عناصر تفاعلية موضوعية وذاتية، يربط QOL بالفرص التي يتم توفيرها لتلبية الاحتياجات البشرية في أشكال رأس المال البشري والاجتماعي وخيارات السياسة المتاحة لتعزيز هذه الفرص، وأن تتضمن الآثار السياسة استراتيجيات للاستثمار في الفرص لتعظيم تحسين نوعية الحياة على المستوى الفردي والمجتمع المحلي والوطني(١٣). وتأتي أهمية تحديد نوعية الحياة (QOL) في توجيه جهود الدولة والمؤسسات والأفراد لتحسين الحياة اليومية للبشر والمجتمعات. من هنا لابد من تطوير معايير الحياة الجيدة باستمرار، بهدف تقييم مدي توافق الواقع مع المعايير وتحديد ما هو كائن، وما يجب أن يكون، وتتضمن مؤشرات نوعية الحياة (الحالة الاقتصادية، وتماسك وتضامن وأمان المجتمع، والثقافة والترفية، والتعليم والتعلم، والبيئة، والصحة، والحالة الاجتماعية، والإسكان، والنقل) (١٤).

من هنا يجب التركيز علي تحسين نوعية الحياة لدي المرأة الُمعيلة الفقيرة في المجتمع بوصفها من الفئات المحرومة أو الفئات المهمشة وذلك بهدف تمكينها وتحسين ظروف حياتها؛ حيث يمكن الاستفادة من مفهوم ومؤشرات نوعية الحياة للتعامل مع الفقر في كافة المجتمعات ولكافة الفئات، فهو لا يقتصر علي ما يحصل عليه الفرد من دخل عمله بإنفاقه فقط علي السلع والخدمات الضرورية، بل يعتمد علي مدي إمكانية الفرد في الوصول إلي الخدمات والحصول عليها والاستفادة منها أفضل استفادة ممكنة بما يدعم قدراته ويدعم بداخله الرغبة في الحياة والرضا عنها، ولذلك يشكل السياق الثقافي محتوي مفهوم نوعية الحياة في أي مجتمع (١٥). لذلك لابد من تمكين المرأة وتحسين أحوالها المعيشة بصفة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة من خلال (زيادة الدخل ورفع المستوي المعيشي – الصحة – التعليم – المستوي الثقافي والسياسي).

المبحث الأول: الإطار العام للبحث:

أولًا: إشكالية البحث:

يعتبر تزايد أعداد النساء الُمعيلات في الآونة الأخيرة وخصوصصا في الدول النامية، يقع علي كاهلهن إعالة أفراد الأسرة من الصغار والكبار في بعض الأحيان، وذلك بسبب وفاة الزوج أو مرضه، أو الطلاق وكذلك إصابة الأزواج بأمراض أو إعاقات تحول بينهم وبين العمل أو اختفاء الأزواج وتخليهم عن إعالة لأسرهم؛ ويرجع فقر الأسرة التي تعولها نساء إلي أن المرأة غالبًا ما تكون هي الشخص الوحيد الذي يحمل أعباء الأسرة المعيشية، وإلي كونهن أكثر عرضة للوقوع في دائرة الفقر بسبب تدني الأجور نتيجة انخفاض مستوياتهن التعليمية أو ندرة الوظائف النسائية، ونظرًا للتغيرات الاقتصادية والضغوط الاجتماعية، حيث تواجه هؤلاء السيدات الُمعيلات العديد من المشكلات التي تؤدي إلي عجزهن عن إشباع الحاجات الأسرية لهن ومن يقمن بإعالتهن من غياب مواصفات المسكن الجيد، وتعليم الأبناء، وبعض المشكلات الاجتماعية كالتشرد، والانحراف، والمرض، والعوز المطلق لأطفالها، فضلًا عن تدني أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والحرمان وعدم إشباع الاحتياجات الأساسية لها، هذا بالإضافة إلي المعاناة من العديد من الصراعات النفسية والشعور بالإحباط والقلق والوصمة الاجتماعية، الأمر الذي يشكل تهديدًا للتوازن النفسي والاجتماعي لها، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة لا تتيح لها الفرصة الكافية لتلبية حاجاتها من الغذاء الكافي والمسكن الملائم والخدمات الاجتماعية بأنواعها المختلفة من تعليم وصحة وإشباع الضرورات الأساسية.

لذا تسعي شبكات الأمان الاجتماعي علي توفير للأسر الفقيرة لتحسين أحوالها المعيشية وتعزيز الروابط الأسرية وتحسين نوعية حياة الفقراء من خلال تعزيز قدرتهم علي مواجهة المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وتزويد الفقراء بفرص بناء الأصول المالية والبشرية وتعزيزها من خلال توفير فرص العمل وخدمات تقديم القروض والتعليم والتدريب والخدمات الصحية، وتعزيز قدرة الفقراء علي المشاركة بفعالية في الأنشطة الاقتصادية، وكفالة حق المواطنة وأسرتها في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، ودعم نظام الضمان الاجتماعي؛ من هنا يصبح من الأهمية أن يتجه الباحثون نحو تقصي ودراسة دور برامج الدولة من خلال مؤسسات الأمان الاجتماعي في تحسين نوعية الحياة للنساء الُمعيلات.

وتمثل إشكالية البحث في تحديد الخصائص الاجتماعية والثقافية للمرأة المعيلة، والتعرف علي العوامل المؤدية إلي وجود ظاهرة النساء المعيلات للأسر، وإلقاء الضوء علي أهم مشكلات النساء المعيلات، وإبراز أهم المؤشرات الاجتماعية(الموضوعية والذاتية) لتحسين نوعية الحياة لدي

النساء الُمعيلات، وذلك للتوصل لمجموعة من المقترحات لتفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياة النساء المعيلات.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

تعد مشكلة النساء الُمعيلات من المشكلات الخطيرة التي تنامت وتفاقمت في الأونه الأخيرة في المجتمع المصري نتيجة تضافر عوامل مجتمعية متعددة، كما تعددت الأبعاد والتداعيات التي ترتبت علي تلك الظاهرة سواء أكانت علي الوضع الاقتصادي لأسر هؤلاء العائلات، أو الوضع التعليمي لأبنائهن، أو علي العلاقات الاجتماعية للمحيطين بهن، ومن هذا المنطلق تتضح إشكالية الدراسة الراهنة **من خلال استعراض الباحث لمبررات دراسته فيما يلي: –**

- تنامي وانتشار ظاهرة النساء العائلات لأسر في المجتمع المصري حيث يعد انتشارها مؤشرًا لعدد من الظواهر السلبية في المجتمع.
- ارتفاع معدلات الأسر التي تعيلها النساء في المجتمع وما يترتب عليه من تدني في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية وعدم إشباع الكثير من الحاجات الضرورية لهذه الأسر.
- أن مشكلة النساء الُمعيلات تمثل ظاهرة هامة ولها أبعادها الخطيرة علي الأسرة والمجتمع بأسره مما يستوجب دراساتها ومعرفة أسبابها وأبعادها والآليات التي يجب اتخاذها للتخفيف من حدة آثارها.
- ندرة الدراسات السوسيولوجية المتعمقة التي تلقي الضوء علي الواقع المعاش لتلك الفئة من النساء للتعرف علي خصائص الاجتماعية والاقتصادية، وكيفية تكيفهن مع الفقر والحرمان الاقتصادي والمشكلات التي تواجههن، ومعرفة المؤشرات الموضوعية والذاتية لتحسين نوعية الحياة، وإبراز مدي الجهود المبذولة من الدولة من خلال تفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياة النساء المعيلات.

ثانيًا: أهمية البحث:

هذا وتكتسب هذه البحث أهميتها على المستوى النظري والتطبيقي؛ **فمن الناحية النظرية** تكمن أهميتها في الكشف عن صحة بعض القضايا النظرية التي أثارتها النظريات المفسرة لمشكلة النساء الُمعيلات؛ مثل نظرية الحاجات الإنسانية، ونظرية الجودة الاجتماعية , وهى تلك النظريات التي اعتمدت الباحث عليها كموجه نظري لهذه الدراسة. نظرًا لتعقد مشكلة المرأة الُمعيلة،وصعوبة دراسة مختلف أبعادها أو جوانبها عن طريق تبنى مدخل نظري واحد، بالإضافة إلى توجيه الانتباه

إلى اتساع نطاق مشكلة المرأة المعيلة في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، **ومن الناحية التطبيقية** تتمثل في التعرف علي العوامل المؤدية إلي وجود ظاهرة النساء المعيلات للأسر، إبراز أهم مشكلات النساء المعيلات، إلقاء الضوء علي أهم المؤشرات الاجتماعية (الموضوعية والذاتية) لتحسين نوعية حياة لدي النساء المعيلات، وذلك للتوصل لمجموعة من مؤشرات تفيد في وضع إستراتيجية قومية لتحقيق الأمن الاجتماعي مع الفئات الأولي بالرعاية (النساء الُمعيلات).

ثالثًا: أهداف البحث:

- تحديد الخصائص الاجتماعية والثقافية للنساء الُمعيلات.
- التعرف علي العوامل المؤدية إلي وجود ظاهرة النساء المعيلات للأسر.
- إبراز أهم مشكلات النساء الُمعيلات وآثارها وكيفية مواجهتها .
- إلقاء الضوء علي أهم المؤشرات الاجتماعية لتحسين نوعية حياة لدي النساء المعيلات.
- معرفة أهم المقترحات لتفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياة النساء الُمعيلات.

رابعًا: تساؤلات البحث:

- ما الخصائص الاجتماعية والثقافية النساء المعيلات ؟
- ما العوامل المؤدية إلي وجود ظاهرة النساء المعيلات للأسر؟
- ما أهم مشكلات النساء الُمعيلات وآثارها وكيفية مواجهتها ؟
- ما أهم المؤشرات الاجتماعية تحسين نوعية حياة لدي النساء المعيلات ؟
- ما أهم المقترحات لتفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياة النساء الُمعيلات ؟

خامسًا: مفاهيم البحث:

١- مفهوم نوعية الحياة: The concept of the quality of life :

يرى المتخصصون في علم الاجتماع أن مصطلح "نوعية الحياة" يشير إلي فهم شخصي للرفاهية مع مراعاة الاحتياجات الفردية [١٦]. وتعرف نوعية الحياة "اصطلاحا" على أنها مجموعة معقدة من الأبعاد الموضوعية والذاتية المتفاعلة [١٧].

ترى "منظمة الصحة العالمية" أن نوعية الحياة هي تصورات الفرد لمكانته في الحياة في سياق الثقافة وأنظمة القيم التي يعيش فيها وربطها بأهدافه وتوقعاته ومعاييره واهتماماته". فمفهوم نوعية

الحياة مفهوم واسع يتأثر بحالة الفرد النفسية والبدنية وعلاقاته الاجتماعية، اعتقاداته الشخصية, وعلاقته بالبيئة بصفة عامة, وبالتالي فإن جودة الحياة بهذا المعنى تشير إلى تقييمات الفرد الذاتية لظروف حياته.(١٨)

تري "ناهد صالح" أن "نوعية الحياة" ترتبط بنمط معين من الترف وهو ذلك النمط من الحياة الذي لا يستطيع تحقيقه سوى تلك المجتمعات التي حققت نموا اقتصاديا لسنوات طويلة واستطاعت حل جميع المشكلات المعيشية لغالبية سكانها , وبالتالي تحسين نمط الحياة وجودتها.(١٩) تُعرِّف "هناء الجوهري" نوعية الحياة بأنها ذلك البناء الكلي الشامل الذي يتكون من مجموعة من المتغيرات المتنوعة التي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الذين يعيشون في نطاق هذه الحياة حيث يمكن قياس هذا الإشباع بمؤشرات موضوعية تقيس القيمة المتوقعة وبمؤشرات ذاتية تقيس قدر هذا الإشباع الذي تحقق.(٢٠)

عرف " البولينج Bowling.A " تحسين نوعية الحياة بأنها تحقيق حالة نفسية وعاطفية وصحية وعقلية وبدنية جيدة تقوي علي القيام بالأشياء التي يريدونها وكذلك وجود علاقة جيدة بالأصدقاء والعائلة والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والترفيهية والحياة في أمان مع الجيران مع تسهيلات جيدة وخدمات وامتلاك قدر كاف من المال مع الاستقلالية (٢١). وعرفها "روج Rogge ,N بأنها مجموعة من المؤشرات ترتبط بقدرات الأشخاص على السعي وراء رفاهيتهم المحدد بأنفسهم، وفقًا لقيمهم ومعتقداتهم" تتمثل في الرضا عن الوضع المالي، الرضا عن الإقامة، الرضا الوظيفي، الرضا عن وقت التنقل، الرضا عن استخدام الوقت، الرضا عن المناطق الترفيهية، الرضا عن البيئة المعيشية، الرضا عن العلاقات الشخصية (٢٢). وعرفها شالوك ّ "Schalock.R " بأنها الظروف المعيشية، الشخصية المرغوبة والتي تتعلق بثمانية أبعاد رئيسة للحياة هي: السعادة الانفعالية، العلاقات الشخصية، جودة المادية، الارتقاء الشخصي، جودة المعيشة الجسمية، توجه الذات، الضمان الاجتماعي، والحقوق الاجتماعية(٢٣).

يتضح مما سبق، أن مفهوم نوعية الحياة يشمل كافة فرص الحياة الموضوعية والذاتية التي يتمتع بها أفراد المجتمع ويشمل كافة الحاجات التي تدخل في تشكيل الشخصية الإنسانية سواء كانت حاجات مادية كالغذاء والمأوي والصحة والتعليم أو حاجات غير مادية كتلك التي تتضمن الحاجة إلي تقرير المصير والاعتماد علي الذات، والحاجة إلي المشاركة في صنع القرار، والحاجة إلي وجود غاية من الحياة وفي العمل وذلك من أجل تحقيق الكرامة الإنسانية.

التعريف الإجرائي لمفهوم نوعية الحياة: هو التغيرات الإيجابية التي حدثت في حياة النساء الُمعيلات الفقيرة المستفيدة من صندوق التضامن الاجتماعي التي تشمل كل من الجوانب الموضوعية المتمثلة في التحسن في نوعية التعليم، التحسن في الحالة الصحية، التحسن في الحالة الاقتصادية، التحسن في مستوي السكن، بجانب توفير وقت فراغ تستطيع المرأة الفقيرة أن تستمتع به , وتشمل كذلك الجوانب الذاتية والمتمثلة في تحقيق الاندماج المجتمعي، التحسن في شعور المرأة الُمعيلة بالرضا عن نفسها وعن مستوي معيشتها.

٢- مفهوم النساء الُمعيلات: The Headed household women concept of:

يقصد بالإعالة في اللغة: عال عيالة: قاتهم وأنف عليهم، وتعني الإعالة اصطلاحا: التزام الرجل بإعالة زوجته وأولاده وتوفير معيشتهم وحاجاتهم(٢٤). الإعالة اصطلاحا: هي المسئولية عن الأسرة، والعائل هو: الشخص الذي يأتي بأكبر دخل أو يكون هو متخذ القرار الرئيسي في الأسرة. وفي ضوء الاعتماد الاقتصادي علي المرأة فإن إعالة المرأة للأسرة تدخل ضمن مصطلحات متعددة منها: الأسرة ذات العائل الواحد، الأسرة المتمركزة حول الأم، الأسرة التي تديرها أو تعولها نساء (٢٥).

عرفت "الأمم المتحدة " النساء الُمعيلات بأنها هي المرأة التي تعرضت لمجموع من الظروف الاجتماعية أدت بها أن تكون المسئولة عن إعالة أسرتها كالمطلقات والأرامل وزوجات المسجونين والمدمنين (٢٦). يعرفها "غاندوترا Gandotra" بأنها تلك المرأة التي تقوم بالدور الرئيسي في الإنفاق علي الأسرة وحمايتها واتخاذ القرارات وتحمل كل المسئوليات الخاصة بأسرتها(٢٧).

وعرف ""سيد جاب الله السيد" النساء الُمعيلات بأنها الأسر التي ترأسها نساء بأنها هي التي تتولي فيها المرأة مسؤولية الأسرة والإنفاق الكلي عليها، وإدارتها ورعايتها وإشباع حاجاتها، وتتضمن الأرامل والمطلقات، وغير المتزوجات المعيلات الوحيدات لأعضاء الأسرة والمتزوجات من رجال مسجونين أو مرضي أو عاطلين أو مهاجرين للعمل خارج نطاق المجتمع المحلي.(٢٨) وعرفها "أحمد مجدي حجازي" بأنها البنت المتزوجة التي تساعد أسرتها الأصلية في نفقاتها سواء كان ذلك بصورة مستمرة أو منتظمة، وكذلك البنت غير المتزوجة التي تعمل لإشباع احتياجاتها والمساهمة بجزء من دخلها في نفقات الأسرة (٢٩). وتشير "سهير لطفي" إلي أن النساء المعيلات هن النساء اللاتي يتولين مسئولية الإنفاق الكلي علي أسرهن واللاتي يعانين نسبة كبيرة منهن من الفقر ولاشك أن

معاناة المرأة من الفقر أكثر من معاناة الرجل، وذلك لتراكمات تاريخية واقتصادية وسياسية جعلا البدائل المتاحة لتكييف الرجل مع الفقر وتجاوز بعض الذكور له أكثر اتساعا واحتمالا من بدائل المرأة وفرصها (٣٠).

وعرفها البعض بأنها السيدة التي تتولي مهمة الإنفاق الكلي علي أسرتها، ويندرج تحت هذا المسمي العديد من الفئات التي تتضمن (الأرمل، والمطلقات، واللاتي هجرهن أزواجهن، وزوجات المعاقين، والمسجونين، والمسنين الذين يعانون من البطالة)، وكذلك المرأة التي لم تتزوج لكنها تتحمل مسئولية رعاية الوالدين والإخوة (٣١). وعرفتها " عزة خليل " أنها تلك المرأة التي ترأس أسرًا سواء أكانت تلك الأسر أسرة نووية أو أسر ممتدة، فهي العائل والمتكسب الرئيسي للأسرة في ظل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية السائدة في المجتمع، والتي تسهم في انخفاض الدخل اللاتي يحصلن عليه في ظل الظروف الاقتصادية، وتسهم في معاناتهن من العديد من المشكلات الاجتماعية اللاتي تؤثر علي حياتهن وأعالتهن لأسرهن (٣٢).

في ضوء ما سبق، تبين أن النساء الُمعيلات هي المرأة التي لديها ظروف أسرية واجتماعية واقتصادية ونفسية قاسية أدت إلي انفصالها عن الزوج، ومن ثم صبرت علي تولي رعاية أسرتها وأولادها رغم صغر سنها مما جعلها تتحمل بمفردها عبء الإنفاق الكلي لمقابلة احتياجات أسرتها المتعددة، وتلك المرأة تسكن في مناطق فقيرة، وتتضمن هذه الفئة الأرملة والمطلقة وغير المتزوجة والمهجورة أو المتزوجة من رجل مسجون أو من رجل مريض أو مسن، حيث تدفعها هذه الظروف إلي العمل في القطاع غير الرسمي لأنه يمثل المجال الأكثر تقبلا لظروفها وأنه يوفر دخلًا ضروريًا لإعالة الأسرة أو المشاركة في هذه الإعالة وقد يكون عملها فرديًا ذاتيًا أو من خلال الأسرة أو لدي الغير، ولهذا الشريحة أسلوب خاص تتكيف به مع ضغوط الحياة ومتطلباتها الضرورية.

عرفت الدراسة الراهنة النساء الُمعيلات تعريفًا إجرائيا بأنها فئة من النساء قد تكون امرأة أرملة أو مطلقة أو زوجة ثانية أو زوجة الرجل الأرزقي أو زوجة رجل عاطل عن العمل أو زوجة رجل مريض أو مصاب بالعجز، تتولي مسئولية رعاية شئون أسرتها ماديًا وبمفردها دون الاستناد إلي وجود رجل، تعاني من انخفاض مستواها المعيشي والاقتصادي، والتعليمي والصحي، وتدني قدرتها عن إشباع حاجاتها الأساسية، وحصولها علي خدماتها المختلفة المقدمة لها ولأبنائها من شبكات الضمان الاجتماعي.

سادسًا: التوجه النظري للبحث:

وسوف يتناول هذا الجزء مناقشة النظريات التي قامت بدراسة النساء الُمعيلات، وذلك للوصول إلي التوجه النظري لهذه البحث، وتتمثل في: (نظرية الحاجات الإنسانية، ونظرية الجودة الاجتماعية).

(١) نظرية الحاجات الإنسانية Human needs theory:

نشر أبراهام ماسلو Maslow في عام ١٩٦٢، أسس نظرية لنوعية الحياة، أسس ماسلو نظريته للتنمية نحو السعادة والوجود الحقيقي على مفهوم احتياجات الإنسان. ووصف نهجه بأنه علم النفس الوجودي لتحقيق الذات، بناءً على النمو الشخصي. عندما نتحمل المزيد من المسؤولية عن حياتنا، فإننا نأخذ المزيد من الصفات الجيدة التي نستخدمها، ونصبح أكثر حرية، وقوة، وسعادة، وصحة [٣٣].

يطرح " ماسلو " مجموعة من الافتراضات التى يستند عليها في الحاجات الإنسانية، تتمثل في أن الفرد ككل متكامل والدوافع تحرك ذلك الكل وليست جزءًا منه، ومثل الرغبة حاجة الشخص ككل، والبشر متماثلون في الأساس رغم أنهم يسلكون طرقًا شتي نحو نفس الهدف، وتعتبر الغايات مشتركة إلي حد كبير بالرغم من اختلاف الطرق التي يسلكونها لتحقيق هذه الحاجات، والبشر لا يشعرون بالاكتفاء أو الإشباع الكامل أبدًا، وتبدد الحاجات وكأنها منظمة علي شكل نوع من التسلسل وفقًا للأهمية، كما تعلب إمكانية تحقيق رغبة دورها في حياة الفرد [٣٤].

تفترض نظرية الحاجات الإنسانية التي قدمها "ماسلو Maslow'' أن حاجات الإنسان المختلفة تنتظم في سلم هرمي، وتشغل (الحاجات الفسيولوجيةPhysiological needs) من مأكل ومشرب وملبس ومأوي وغيرها قاعدة ذلك الهرم، ويلي هذا المستوي (الحاجة إلي الأمنsafety needs)حاجات الشخص لتوفير الأمان سواء كان هذا الأمان من الناحية المادية أو معنوية أو نفسية ، ثم (الحاجات الاجتماعية social needs) وتشمل حاجة الفرد لشعوره بأنه محبوب ومتفاعل مع الأخرين في المجتمع ، وثم (حاجات التقديرEsteem need)تشمل حاجة الفرد لشعوره بتقدير الأخرين له واحترامهم، وكذلك الحاجة لتقدير الشخص لذاته، ثم أخيرًا يحتل قمة الهرم (الحاجات تحقيق الذات self actualization) وتشمل حاجة الفرد أن يحقق أحلامه وآماله بأن يصبح ما أراد دومًا، ويفترض أن الحاجات غير المشبعة تمثل المحرك الرئيسي للإنسان الذي يدفعه إلي العمل، وأن هذه الحاجات غير المشبعة ينبغي إشباعها قبل التحرك لمستوي أعلي من الحاجات علي السلم الهرمي[٣٥].

هذا التصنيف أساسي لفهم كيفية عمل البشر، ومحفزات سلوكيات معينة، وأيضًا ما الذي يحفز الجميع على تحديد أهداف محددة لتحقيقها. في قاعدة هذا الهرم توجد الحاجات المادية، لأنه بمجرد أن يرضي الإنسان هذه الحاجات، فإنه يسعي للارتقاء إلى مستوى آخر، وهو تلبية احتياجاته النفسية، وفي المستوى الأخير والأعلى لتلبية احتياجاته المعنوية [٣٦]. ويري "ماسلو" أن الرفاهية هي مسؤولية شخصية، من الضروري أن تكون على دراية بالاحتياجات الفردية والقدرة على إيجاد أفضل طريقة لإرضائها.

رتب " ماسلو" الاحتياجات الإنسانية في تسلسل هرمي، حيث يترتب علي إشباع الحاجة البشرية الأولي، السعي إلي إشباع حاجة بشرية أخري وهكذا، مما يؤدي إلي الإحساس بالرضا وتحقيق جودة الحياة، وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، حينما تمكنت من إشباع الاحتياجات الأساسية إشباعها " الغذاء والمأوي " ثم الحقوق الأخرى، بدء الاهتمام بالاحتياجات من التقدير الاجتماعي والاعتراف وتحقيق الذات، ونتج عن هذا التطور أن اتخذت نوعية الحياة أبعادًا جديدة وتحول الاهتمام الوطني بشكل متزايد من تركيزه علي احتياجات المنزل والملبس غير اللائق، وسوء التغذية، إلي احتياجات الناس من أجل المساواة والمشاركة، والاحترام والتحدي ونمو الشخصية [٣٧].

يري " ماسلو Maslow " أن المجتمعات المتقدمة تضم أعضاءًا منشغلون في الغالب في تلبية الاحتياجات الأعلى (الاجتماعية، والاحترام، واحتياجات تحقيق الذات)، في حين أن المجتمعات الأقل نموًا تضم أعضاءًا منشغلون في الغالب في تلبية الاحتياجات الدنيا (البيولوجية و الاحتياجات المتعلقة بالسلامة). يتم تعريف QOL من حيث مستوى رضا الحاجة الهرمي لمعظم أعضاء مجتمع معين. كلما زاد إرضاء الأغلبية في مجتمع معين، زادت جودة حياة هذا المجتمع [٣٨].

وقسم **"ماسلو** Maslow " درجة الشعور بالرضا الحياتي للأفراد في ضوء إشباع هرم الحاجات إلي أربعة حاجات أساسية هي: الحاجات الأولية، الحاجات الاجتماعية، الحاجات الذاتية، الحاجات التي تحقق احترام الذات. وتحدد نوعية الحياة في ضوء هذا الهرم من خلال المحكات التالية: (الشعور بالأمان، الشعور المتبادل بالإحساس بين الأفراد، الشعور بتكوين صداقات حميمة، الشعور باحترام الذات شعور الفرد بمكانته، الشعور باستقلالية التفكير والأفعال، شعور الفرد بقدرته علي تحقيق انجازات) [٣٩].

يري علماء الاجتماع أن الحاجات والموارد هي التي تضبط سلوك الأفراد، من خلال حاجتهم إلي تدبير معيشتهم، غير أن الأمر ليس كذلك، بل لابد من التأكيد علي أن الحاجات

والموارد تتشكل اجتماعيا وثقافيًا، وأن المفاهيم حول الحاجات والموارد في الحقيقة يتم تقديمها للأفراد من إتباع أسلوب حياة ومعيشة معين وبالتالي تمكنهم من تبرير هذا الأسلوب الخاص بحياتهم. (٤٠)

في سياق أخر، تركز نظرية ماكس نيفMax-Neefet لتنمية النطاق البشري (HSD) بشكل أساسي على تلبية الاحتياجات البشرية داخل المجتمعات، ويتم تعريف QoL على أنها "الاحتمالات التي يجب على الناس تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية بشكل كافٍ" ، على عكس ماسلو، يجادل ماكس نيف وزملاؤه بأن "احتياجات الإنسان يجب أن تُفهم على أنها نظام: أي أن جميع الاحتياجات البشرية مترابطة ومتفاعلة. مع الاستثناء الوحيد للحاجة إلى الكفاف، وتفترض نظرية HSD أن الاحتياجات الأساسية للإنسان محدودة وقليلة وقابلة للتصنيف، أي حاجة إنسانية أساسية لا يتم إشباعها بشكل كاف تشير إلى فقر الإنسان. على سبيل المثال، "فقر الكفاف (بسبب عدم كفاية الدخل والغذاء والمأوى وما إلى ذلك)؛ والفهم (بسبب رداءة نوعية التعليم) والمشاركة (بسبب التهميش والتمييز ضد النساء والأطفال والأقليات)، فالاحتياجات التي يتم تصورها على أنها حرمان، غالبًا تخلق شعورًا بأن "الشيء الناقص محسوس بشكل حاد"، ومع ذلك، يمكن للاحتياجات أيضًا إشراك الناس وتحفيزهم وتعبئتهم (٤١).

ويمكن للباحث توظيف نظرية الحاجات الإنسانية في تفسير نوعية الحياة للنساء الُمعيلات ، والاستفادة منها من خلال القول أن الحاجات الفيزيقية في ارتباطها بالحاجات الحيوية تشكل الأساس في دراسة نوعية الحياة للنساء الُمعيلات، ويتضمن مدرج ماسلو للحاجات خمس مستويات متدرجة يشمل المستوي الأول الحاجات الفسيولوجية وهي الحاجات اللازمة لإبقاء النساء المعيلات علي قيد الحياة؛ حيث إن عدم إشباع هذه الحاجات سيؤثر علي نوعية الحياة النساء الُمعيلات، بل قد يصل إلي حد فقدان الحياة ذاتها، وفي المستوي الثاني الحاجة للأمن والسلامة، فقلة الإحساس بالأمن تؤدي إلي زيادة القلق والتوتر النفسي مما يؤثر بدوره علي نوعية الحياة التي يحياها المرأة ، ثم الحاجة للانتماء، فكلما زاد انتماء المرأة المعيلة لجماعات معينة كلما لهذا الانتماء الدور الإيجابي في تطوير العلاقات الإنسانية داخل مجتمعها مما ينعكس علي نوعية حياته، ثم الحاجة للمكانة الاجتماعية، وأخيرًا الحاجة لتحقيق الذات والتي تتمثل في نجاحها في الوصول إلى الصورة التي تريدها لنفسها من الاحترام والمركز الاجتماعي داخل المجتمع.فمن هنا أن جودة الحياة لدي النساء المعيلات في تحقيق الحاجات الأولية من (الأمن، والمسكن) والحاجات الاجتماعية (الصحة، التعليم، العلاقات الاجتماعية)، وحاجات تحقيق تقدير الذات (العمل، الاستمتاع بوقت الفراغ).

(٢) نظرية الجودة الاجتماعية Social Quality Theory:

ظهرت نظرية الجودة الاجتماعية في أواخر التسعينيات في أوروبا كمحاولة من قبل علماء الاجتماع لتقييم تقدم المجتمعات البشرية. قد تطورت نظرية الجودة الاجتماعية من قبل "باميلا أبوت" Pamela Abbott ,"وكلير والاس" Claire Wallace, وروجر سابسفورد Roger Sapsford , والذين بحثوا في كيفية تطوير النموذج تجريبيا في أوربا وأوربا الشرقية ووسط أسيا والصين ورواندا. وقد استخدموا طريقة مختلفة قامت على النظر إلى تأثير الرفاه وقياسه من خلال مدى ارتياح الحياة والازدهار البشري للفرد وهذا من أجل فهم كيف يمكن للجودة الاجتماعية العمل على تعزيز رفاه الأفراد في المجتمع.(٤٢)

أن جوهر فكرة الجودة الاجتماعية Social Quality هو الطبيعة الاجتماعية للبشر. ينعكس هذا في مدى قدرة الناس على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمعاتهم في ظل ظروف تعزز رفاهيتهم (٤٣). وعرف الجودة الاجتماعية بأنها مدى تحقيق الضمان الاجتماعي، والتمكين الاجتماعي، والاندماج الاجتماعي، والتماسك الاجتماعي لسكان منطقة معينة (٤٤)، وهي الضمان الاجتماعي الذي يضمن الوصول إلي السلع والخدمات والمشاركة المنتجة؛ التركيز علي الوصول إلي الموارد والجودة البيئية، التمكين الاجتماعي ضمان الفرص، وتعزيز القدرات للتأثير في صنع القرار، وتحقيق الأهداف بشكل فعال متمثلة في الصحة والمهارات والمعرفة والاستقلالية وتوزيع القوة، الحقوق الاجتماعية،التماسك الاجتماعي والتضامن، وعلاقات الرعاية الاجتماعية والمشاركة والتعبير عن الذات (٤٥).

كما إن مفهوم الجودة الاجتماعية S.Q – كمفهوم نظري – له أسس سوسيولوجية، تختلف عن المفهوم السيكولوجي " جودة الحياة Quality Of Life والذي يركز ويعبر أساسًا علي شعور الأفراد بالسعادة والرضا الذاتي عن الحياة، فمفهوم الجودة الاجتماعية " يهتم أساسًا بطبيعة المجتمع وقدراته علي إقامة النظم الاجتماعية التي تدعم رفاهية مواطنيها. وهو من ناحية أخري، يعد إطارًا تحليًا ومنهجيًا Methodological & Analytical Framework يمكن من خلاله نقد وتقييم السياسية الاجتماعية ودورها في تدعيم التماسك والتكامل الاجتماعي Social Cohesion في المجتمع، وأيضًا إطارًا نظريًا لفهم المشكلات والتناقضات المجتمعية، فجودة الحياة كما يشير هيرمان Peter Herrmann – مفهوم لا يهتم أساسًا بالسياسية الاجتماعية كموضوع يركز علي المشكلات الاجتماعية ووضع التدابير اللازمة لمواجهتها، ولكنه علي العكس – مدخل لرؤية جديدة وضرورية لتحقيق مجتمع متكامل Integrated Society (٤٦).

وتكمن الأهمية المتزايدة للجودة الاجتماعية في أنها تمثل توجها تنمويا يبدأ من أسفل إلى أعلى, أو يعلى من قيم العدالة الاجتماعية والمواطنة والتماسك الاجتماعي والاندماج الاجتماعي, والتمكين الاجتماعي, ويؤسس مجتمعا يتميز بالعدالة والإنصاف وتحقيق الاستدامة ويمنح القدرة على الحياة, وهو يعبر عن سياسة اجتماعية تسعى لمكافحة الاستبعاد والإقصاء الاجتماعي, وتهدف إلى تأسيس مجتمع عادل ومتكامل يتشكل من أربعة أبعاد وهي: الأمن الاجتماعي الاقتصادي, والتماسك الاجتماعي ,والاندماج الاجتماعي ,والتمكين الاجتماعي.(٤٧)

أهم فرضيات نظرية الجودة الاجتماعية، والتي تتمثل فيما يلي:

- يتطلب الأمن الاجتماعي الاقتصادي عملا مدفوع الأجر ذا جودة عالية وحماية اجتماعية لضمان مستويات معيشية مقبولة, والحصول على الموارد اللازمة من: الدخل والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والبيئة والصحة العامة وضمان السلامة الشخصية وغيرها.
- إن الناس كائنات اجتماعية متجسدة, موجودة في زمان ومكان معين, نشطاء في تلبية احتياجاتهم الخاصة، وأن يكونوا ممكنين لكي يقوموا بذلك, ولذلك لابد أن يكون للأفراد قدر من الاستقلال لكي يستطيعوا المشاركة الكاملة في مواجهة التغير الاجتماعي الاقتصادي السريع.
- إن المجتمع المتماسك اجتماعيا هو الذي يدعم المواطنين لتمكينهم من كسب السيطرة على الموارد الاجتماعية الاقتصادية الضرورية لضمان الأمن.(٤٨)
- إن المجتمع ذو الجودة الاجتماعية العالية يكون فيه المواطنون قادرين على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتهم. ولكي يستطيع المواطنون المشاركة, يجب أن يصلوا إلى مستوى مقبول من الأمن الاقتصادي ومن الاندماج الاجتماعي, وأن يعيشوا في مجتمعات متماسكة, وأن يكونوا ممكنين ليطوروا كامل إمكاناتهم.(٤٩)
- إن المجتمع الذي تضعف فيه فرص الاندماج الاجتماعي لا يملك الموارد اللازمة لتحقيق الرفاهية والجودة الاجتماعية.
- يستطيع المجتمع تحقيق أقصى درجة لرفاهية المواطنين وتحديد الضرورات التي تساعد في تمكينهم وتنمية قدراتهم من خلال توفير السياق الاجتماعي والاقتصادي المناسب ,الذي يمنحهم أقصى فرصة لتنمية قدراتهم من أجل المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعاتهم.(٥٠)

- الحاجة إلى تحسين العلاقات الاجتماعية والجودة الاجتماعية، واستخدام رأس المال الاجتماعي كأساس لبناء التماسك الاجتماعي. لهذا نظرية الجودة الاجتماعية لها آثار سياسية معينة للحفاظ على التضامن الاجتماعي(٥١).

تري نظرية الجودة الاجتماعية أن جودة الحياة هي نتيجة العلاقة بين تطور العلاقات الجماعية وتحقيق الذات للإنسان. وهذا يشمل أربعة عوامل شرطية – الضمان الاجتماعي Social solidarity ، والتماسك الاجتماعيSocial cohesion والاندماج الاجتماعي Social integration، التمكين الاجتماعي Social empowerment، وتمثل هذه العوامل الأربعة الأساسية الطريقة التي يصبح بها الفرد مؤهلًا في مجال الجودة الاجتماعية. مزايا هذه العملية هي سيادة القانون، وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، والاعتراف الاجتماعي، والاستجابة الاجتماعية وقدرة الفرد وتصميمه على المشاركة(٥٢).

وتحدد نظرية الجودة الاجتماعية ثلاث مجموعات من العوامل تتعلق بالجوانب الموضوعية والذاتية والمعيارية للحياة اليومية. فالجانب الموضوعي من الحياة اليومية يرتبط بما يطلق عليه بالعوامل الشرطية للجودة الاجتماعية،وهو يعد سلسلة متصلة مكونة من الأمن الاجتماعي الاقتصادي في مقابل انعدام الأمن الاجتماعي الاقتصادي، والاندماج الاجتماعي في مقابل الاستبعاد الاجتماعي، والتماسك الاجتماعي في مقابل الأنومي، والتمكين الاجتماعي في مقابل عدم التمكين. أما الجانب الذاتي للحياة اليومية، والذي يطلق عليه بالعوامل المؤسسية هي: الأمن الشخصي والاعتراف الاجتماعي والاستجابة الاجتماعية والقدرات الشخصية. أما العوامل المعيارية: فهي متصلة بشكل جوهري بالعوامل الشرطية والعوامل المؤسسية وهي كالآتي: العدالة الاجتماعية: وهي ترتكز على الأمن الاجتماعي الاقتصادي عبر الأمن الشخصي، والتضامن: وهو يرتكز على التماسك الاجتماعي عبر الاعتراف الاجتماعي, والمواطنة: القائمة على أسس ديمقراطية , وهي ترتكز على التمكين الاجتماعي عبر القدرات الشخصية. (٥٣)

ومن هذا المنطلق يمكن للباحث توظيف نظرية الجودة الاجتماعية في تفسير موضوع البحث، والاستفادة منها من خلال القول أن تحسين نوعية الحياة لدي النساء المعيلات يقوم علي أساس الترابط بين عمليات العنصر البشري، وتحقيق الذات لديها، وتشكيل الهويات الجماعية، وتقوم علي دور شبكات الضمان الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي لدي النساء الُمعيلات ، وتمكينهن اجتماعيا وتوفير التضامن الاجتماعي لديهن، التأكيد علي أهمية العلاقات الاجتماعية بين النساء المعيلات والأفراد داخل المجتمع النابعة من كونهن كائنات اجتماعية,

وشعورهن بالرضا في علاقتهن الاجتماعية، وثقتهن بالآخرين وقدرتهن علي التعاطف والتودد بالآخرين، وكذلك تأكيد علاقاتهن المتبادلة بين أسرهن والمجتمعات المحلية وبين شبكات الضمان الاجتماعي؛ لتحقيق الاندماج المجتمعي، وتدعيم الاعتماد علي الذات، والمشاركة في اتخاذ القرار، وتحقيق المكانة الاجتماعية، وتحقيق الأمن الاقتصادي الذي يتمثل في توفير أو ضمان دخل كافي، وتوفير فرص عمل لهن، لكي تتمكن من المشاركة في الأنشطة التنموية، كما تسلم النظرية بأن تحقيق رفاهية النساء الُمعيلات من خلال ممارسات الأفراد داخل المجتمع، وحصولها على الأمن الاجتماعي الاقتصادي وذلك لحمايتها من الفقر، ووصولها إلى مستوى معيشي لائق من دخل وتعليم ورعاية صحية وخدمات اجتماعية وبيئة نظيفة وسلامة شخصية وغيرها من الموارد التي تحقق الجودة في الحياة والرفاهية وبالتالي نوعية حياة جيدة للنساء الُمعيلات داخل المجتمع.

سابعًا: الدراسات والبحوث السابقة:

(أ)الدراسات العربية:

(١) دراسة جهاد صابر الغنام، ٢٠٢٠ (٥٤).

هدف هذا البحث إلي التعرف علي دور المجلي القومي للمرأة في تمكين المرأة اقتصاديًا، من خلال إلقاء الضوء علي نموذج من المشروعات التي يقوم بها المجلس في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة وهو مشروع المرأة المعيلة، وقد اعتمد البحث علي المقابلات المتعمقة مع (١٢) حالة من المستفيدات من مشروع المرأة المعيلة في محافظة البحيرة، وقد توصلت أن الغالبية العظمي من المبحوثات يعد المشروعات مصدر الدخل الوحيد لهن، وأن العائد المادي من المشروعات لا يكفي سوء لتلبية الاحتياجات المعيشية فقط، كما حقق المبحوثات التمكن الاقتصادي من خلال تحقيق دخل مستقل والمشاركة في ميزانية الأسرة.

(٢) دراسة أحمد عبد المطلب رضوان، ٢٠١٩ (٥٥).

حاولت الدراسة تحديد معوقات إشباع احتياجات المرأة المعيلة من برامج الحماية الاجتماعية في كل من الريف والحضر، وقد اعتمدت علي منهج المسح الاجتماعي بالعينة، مستخدمة الاستبيان الذي طبق علي السيدات المعيلات المستفيدات من برامج الحماية الاجتماعية وقوامها (١٤٢) من الحضر بمحافظة القاهرة ، (١٢٧) من الريف بمحافظة الجيزة، وقد انتهت الدراسة إلي وجود معوقات تعوق إشباع احتياجات المرأة الفقيرة من خلال ما تقدمه الجمعية منها قلة الوعي بالبرامج والمشروعات وعدم إشباع الخدمات المقدمة لاحتياجات المرأة، وصعوبة أقساط القروض، عدم

التدريب المستمر للقائمين علي الخدمات، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية بين تقدير احتياجات السيدات المعيلات من برامج الحماية الاجتماعية والمستوي التعليمي في كل من الحضر والريف.

(٣) دراسة معوض محمود معوض، ٢٠١٥[٥٦].

حاول هذا البحث تحديد المعوقات التي تحد من دور الجمعيات الأهلية في مواجهة المشكلات الاجتماعية والبيئية لدى المرأة المعيلة، في كل من الريف والحضر،حيث تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة، ومنهج المسح الاجتماعي بنوعيه (الشامل–العينة)، مستخدمة الاستبيان الذي طبق علي المستفيدات من الجمعيات (المرأة المعيلة) وعددهم (٢٠٠) مفردة، في إدارة التضامن الاجتماعي بمحافظة القليوبية، قد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تنوع كبير في المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في ممارسة دورها في مواجهة المشكلات الاجتماعية والبيئية اللي تواجهه المرأة المعيلة، حيث تتنوع تلك المعوقات ما بين معوقات تمويلية وإدارية واجتماعية وبيئية وتعليمية ومعوقات قد ترجع للجمعيات وللعاملين بها، ومعوقات قد ترجع للمرأة المعيلة نفسها.

(٤) دراسة إيناس محمد غزال، ٢٠١٥. [٥٧]

تهدف هذه الدراسة إلي تقديم صورة عامة وحقيقية لظاهرة الاستبعاد الاجتماعي للمرأة المعيلة في قطاع لعمل غير الرسمي في مجتمعنا المصري من خلال تشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه الشريحة والمشكلات التي تواجهها، وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمةً استمارة المقابلة التي طبقت علي عينة عمدية حجمها (٥٠) مفردة من نساء معيلات في منطقة "سوق باكوس" في مدينة الإسكندرية، وقد توصلت النتائج إلي أن الأمية والترمل هي السمة الغالبة بالنسبة للمرأة في هذا القطاع في منطقة "سوق باكوس"،تعانين من مرض أو أكثر مثل السكر والضغط والقلب وغيرها، وتعانين تعاني من مشكلات كثيرة ومتعددة .كما أن الفقر وعدم كفاية الدخل وتعدد متطلبات الأسرة يعد أحد أهم الأسباب التي تدفع المرأة إلي البحث عن عمل في هذا القطاع، صعوبة التطلع إلي مستقبل أفضل من وجهة نظرهن حيث تسود ثقافة من فقدان الثقة بالنفس، والشعور باليأس والإحباط.

(٥) **ماهر أحمد عبد العال الضبع، ٢٠١٢** [٥٨].

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف دور الدولة عبر برامج الرعاية الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفقيرة المعيلة، وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج المسح الاجتماعي الشامل، مستخدمة استمارة الاستبيان التي طبقت علي عينة (٣٥٠) امرأة من النساء الفقيرات المعيلات بناحية مشطا لمركز طما محافظة سوهاج، وقد انتهت الدراسة إلي أن الغالبية العظمي من المبحوثات من الأميات والمتعطلات عن العمل، وذوات الدخل المنخفض، كما تبين أن البرامج والإعانات المالية التي تحصل عليها النساء الفقيرات من لا تحقق لهن أي نوع من الأمن الاجتماعي أو الاقتصادي، فضلًا عن أنها لا تضمن لهن أي مستقبل.

(٦) أميرة محمد رفعت أحمد، ٢٠١١[٥٩].

استهدفت هذه الدراسة الكشف عن الآثار المترتبة على إعالة النساء لأسر على الأوضاع الاقتصادية لأسرهن، قد اعتمدت الدراسة المنهج المقارن وأسلوب دراسة الحالة، وقد توصلت الدراسة إلي أن أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة المعيلة في المجتمع الدراسة هي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ومنها عدم القدرة علي الوفاء بمتطلبات أسرتها، وتعرضها للمشكلات النفسية نتيجة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية، أن أهم صور التمكن الاقتصادي للمرأة المعيلة من خلل إرشادها للمشروعات الصغيرة، وذلك من خلل عقد ندوات تتضمن برامج كيفية عمل دراسة جدوى للمشروعات، المساعدة في إقامة معارض للتسويق، مخاطبة الجهات المسئولة من أجل المرونة في إجراءات الحصول على القروض.

(٧) دراسة رجاء محمد عبد الودود، عايدة هانم عبد اللطيف، ٢٠٠٦[٦٠].

تهدف هذه الدراسة إلي قياس الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشروعات النساء المعيلات لأسر في المجتمع الريفي، قد اعتمدت الدراسة علي المنهج التجريبي ومنهج دراسة الحالة، كما استعانت الدراسة علي الملاحظة والمقابلة و دراسة الحالة التي طبقت علي (٨٨) امرأة معيلة من قرية نزلة حسين، قرية بني محمد سلطان بمحافظة المنيا، وقد خلصت الدراسة إلي أن المشروعات الاقتصادية التي نفذتها المبحوثات أسهمت في تحسين مستوي معيشة أسرهن، وعن أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة المُعيلة، تبين أن نقص مهارات الحياة اليومية للنساء، وغلاء الأسعار، وعدم توفر عمل للأبناء بعد تعليمهم، انخفاض قيمة القرض، وعدم وجود أوراق رسمية لديهن، عدم توفر رعاية صحية، وانخفاض مستوي الوعي الاجتماعي لديهن، وتعقد إجراءات الحصول علي قروض ميسرة من بعض الجهات.

(٨) دراسة أحمد مجدي حجازي، خليل عبد المقصود، ٢٠٠٥. [٦١]

استهدفت الدراسة رصد وتحليل الأوضاع الاقتصادية والمجتمعية للأسر التي تعولها نساء والتعرف علي أنماط التكيف والمواجهة ورصد أنماط الحياة للأسر التي تعولها نساء، وقد اعتمدت الدراسة علي منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث اختيرت (١٠٠) أسرة من الأسر التي تعولها نساء بالوحدة المحلية بقرية الروضة مركز طامية بمحافظة الفيوم، وقد أوضحت النتائج أن غالبية النساء بهذه الفئة لا يمتلكن مهارات القراءة والكتابة، وبالتالي لا يحملن مؤهلات دراسية، مما يقلل من فرص حصولهن علي فرصة عمل، أيضًا وجد أن نسبية عالية من أبناء المرأة المعلية قد تسربوا من التعليم بمختلف مراحله بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الأسرة بعد وفاة العائل.

(٩) دراسة سيد جاب الله السيد ، ٢٠٠٢.[٦٢]

استهدفت الدراسة معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء اللاتي ترأسن أسر في القرية المصرية، ومعرفة أهم المشاكل التي تعاني منها الأسر التي ترأسها نساء في القرية المصرية. وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج المسح الاجتماعي الشامل، مستخدمة استمارة المقابلة التي طبقت علي كل الأسر التي ترأسها نساء في القرية (كفر العسكر) والبالغ عددهم (٢١٧) سيدة،وقد توصلت نتائج الدراسة إلي أن الغالبية العظمي من المبحوثات من الأرامل ، يليها زوجات المرضي والمسجونين والمهاجرين، ثم المطلقات، كما أشارت الدراسة إلي أن الأمية هي السمة الغالبية للنساء اللاتي ترأسن أسر في القرية والتي تقترن دائما بالفقر، كما تبين أن المرأة رئيسة الأسرة لا تجد تحت وطأة الفقر سوي الالتحاق بالقطاع غير الرسمي.

(ب) الدراسات الأجنبية:

(١) دراسة بامجبوي وآخرون Bamgboye et al، ٢٠٢٠.[٦٣]

قارنت هذه الدراسة الوضع في الأسر التي يعيلها رجال ونساء بين أسر الأطفال الضعفاء في ثلاثة مجتمعات مختارة في نيجيريا. تم إجراء المسح الاجتماعي لـ (٣٧٠٦) أسرة، وأظهرت النتائج أن نسبة الإناث المعيلات لأسرهن بلغت ٥٦٪، كانت النساء المعيلات لأسرهن أصغر سنًا وأكثر فقرًا وأقل احتمالًا للحصول على خدمات التثقيف الصحي والأطعمة التي يتمتع بها الأيتام والضعفاء، يتطلب مستوى الفقر المرتفع في نيجيريا اهتمامًا خاصًا بالصحة والتعليم والتغذية والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأطفال الأيتام والضعفاء، حتى يتمتعوا بحياة ذات معنى.

(٢) دراسة جويشنجوي وآخرون Gweshengwe ,et al ، ٢٠٢٠ [٦٤].

تناولت هذه الدراسة تصور حكومة لتحسين نوعية الحياة في بروناي، وقد اعتمدت الدراسة علي وثائق السياسة الحكومية والمقابلات مع(٢٠٨) أسرة تم اختيارها بشكل مقصود. ووجدت الدراسة أن الحكومة تفسر جودة الحياة، من خلال عدسة القدرة، على أنها تضم سكانًا متعلمين جيدًا وذوي مهارات عالية وصحيين، وتشارك بفعالية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية،وتلبية الاحتياجات الأساسية"، و "الأمان المالي"، و "الحصول على تعليم جيد"، و "الحصول على وظيفة جيدة الأجر ودائمة"، "التمتع بصحة جيدة". هذه الأوصاف، إلى حد كبير، متشابهة في المناطق الحضرية والريفية.

(٣) دراسة جواد لبني وآخرون Lebni, J. Y et al ، ٢٠٢٠ [٦٥].

هدفت الدراسة إلى استكشاف التحديات والفرص التي تواجه النساء المعيلات في إيران. وقد اعتمدت الدراسة علي نهج تحليل المحتوى التقليدي، مستخدمه مقابلات شبه منظمة التي طبقت علي(٢٦) أسرة تعولها سيدات، وقد توصلت الدراسة إلي معاناة الأسر التي تعولها نساء العديد من التحديات التي يمكن أن تصبح تهديدًا كبيرًا تتمثل في المشكلات الفردية (عبء الدور، صراع الأدوار، المشكلات النفسية)، المشكلات داخل الأسرة (تراجع الاستقلال، التوتر داخل الأسرة، تكاثر الفقر. والعجز الأسري)، والمشكلات الاجتماعية (وصمة عدم الاهتمام، انعدام الأمن الاجتماعي، العزلة الاجتماعية، الإقصاء الاجتماعي)، يمكن تحسين حياتهم من خلال التدريب ومساعدتهم على التكيف مع الأدوار الجديدة والمتعددة الأوجه، وتوفير المزيد من الدعم الاقتصادي ومساعدتهم على رفع مكانتهم الاجتماعية.

(٤) دراسة باركر Parker, A، ٢٠٢٠ [٦٦].

قدمت الدراسة تقييم شامل ومتعدد الأبعاد لنوعية حياة النساء الُمعيلات في جنوب إفريقيا، وقد اعتمدت الدراسة علي منهج المسح الاجتماعي، مستخدمة المقابلة التي طبقت علي عينة قوامها (٥٢٩) امرأة في منطقة مدينة غوتنغ، وقد توصلت النتائج أن الحالة الاجتماعية قد تكون مؤشرًا أفضل لرفاهية الأسرة من جنس رب الأسرة، النساء اللاتي يضطلعن بأدوار المسؤولية في الأسرة، مثل ربة الأسرة والرعاية الأساسية للأطفال، يتمتعن بنوعية حياة أقل.

(٥) دراسة ريستريبو وآخرون Restrepo et al،٢٠١٩. [٦٧]

قامت الدراسة بتحديد أهم محددات فعالية وكفاءة وإنتاجية النساء المعيلات سواء كانت هذه المحددات بشرية أو مادية أو مجتمعية، وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي، مستخدمه استمارة استبيان التي طبقت علي عينة قوامها (٣٥٦) مفردة فى مدلين بكولومبيا، وتوصلت الدراسة إلي أن هناك انخفاض المستوى التعليمي لهذه الفئة من النساء وتفشى الأمية بين أغلبهن وضعف المستوى المهارة لهن وصعوبة تلقيهن تدريبات لتنمية المهارات، علاوة على انخفاض الحالة الصحية وسوء التغذية، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وعدم قدرته على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة.

(٦) دراسة رضائي، محمودي،F, Rezaei , M & Mahmoodi ،٢٠١٩ [٦٨].

حاولت الدراسة استكشاف جوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية للنساء اللائي يترأسن أسرهن في إقليم كردستان في إيران، قد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي، مستخدمه المقابلات المتعمقة مع (٢٣) امرأة ترأسها أسرة، وقد انتهت الدراسة إلي أن الأسر التي تعولها المرأة هي في الغالب مطلقة وأرامل وعاطل زوجها، ويعملون في وظائف يدوية ذات دخل منخفض، كما تبين أن المرأة المعيلة تعاني الوضع الاقتصادي السيئ، وتعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية مختلفة متمثلة زيادة الطلاق وإدمان الرجال والوفاة، كما تخضع الأسرة المعيشية التي ترأسها النساء في الغالب للحماية من المنظمات الحكومية الخيرية، لتوجيه في مجال العمل، بالتأكيد على جودة حياتهم وتمكنهم.

(٨) دراسة صولي Solhi ,M، ٢٠١٦ [٦٩].

تهدف الدراسة إلي تحديد العلاقة بين نوعية حياة النساء المعيلات وبعض العوامل ذات الصلة في إيران. وقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمه الاستبيان الذي طبق علي عينة عشوائية طبقية (١٨٠) أسرة تعولها نساء بمحافظة طهران، وقد توصلت الدراسة إلي أن معظم النساء المشاركات كربات للأسر في منتصف العمر مع التعليم الثانوي، كما تبين هناك ارتباط بين نوعية الحياة والحالة الاجتماعية، لصالح المتزوجين؛ وهناك ارتباط إيجابي بين نوعية الحياة ومدة العمل بحيث لوحظ تحسين نوعية الحياة بين النساء المعيلات لأسر مع مدة توظيف أطول.

(٩) دراسة دوفي. Duffy , A، ٢٠١٦. [٧٠]

هدفت هذه الدراسة إلي استكشاف أثر إصلاحات الرعاية الاجتماعية في حياة النساء المعيلات لأسر المستفيدات من برامج المساعدة الاجتماعية، وقد استخدمت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي معتمدة علي المقابلة التي طبقت علي (٨٠) مفردة من النساء المستفيدات من الجمعيات الرعاية الاجتماعية في إقليم نياجرا بكندا، وقد توصلت نتائج الدراسة إلي أن هؤلاء النساء المعيلات لأسر يكافحن من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهن (الغذاء والكساء والأدوية) وأنهن يعانين من مشكلة السكن، وبالرغم من برامج إصلاحات الرعاية الاجتماعية وبرامج التشغيل الحكومية المؤقتة إلا أنهن يعانين من التهميش الاقتصادي والاجتماعي.

موقف الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة:

في ضوء ما سبق، يتضح من البحث الراهن أن هناك نقاطَ اتفاقٍ، واختلاف وتباين بينها وبين غيرها من الدراسات والبحوث السابقة، وذلك من حيث الموضوع،الهدف، ومجتمع البحث، والأدوات المنهجية المستخدمة، ويبدو ذلك واضحًا فيما يأتي:

- لقد أجريت معظم الدراسات حول دراسة النساء الُمعيلات ، إلا أنه لم توجد من بين هذه الدراسات دراسة واحدة حاولت دراسة تحسين نوعية الحياة للنساء المعيلات، التي هي موضوع البحث واهتمامنا.
- كما أن هناك اتفاقًا واضحًا بين الدراسة الراهنة وبعض الدراسات السابقة من حيث موضوع البحث(النساء الُمعيلات) سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويبدو ذلك واضحًا في دراسة جويشنجوي وآخرون Gweshengwe ,et al ، ٢٠٢٠ ، دراسة باركر ، ٢٠٢٠ ، دراسة ريستريبو وآخرون Restrepo et al،٢٠١٩ في اهتمامها بظاهرة بنوعية حياة النساء الُمعيلات، كما أن هناك اختلافًا في مجال التطبيق من حيث إجراء تلك الدراسات في مجتمعات متباينة عن المجتمع المصري من حيث الخصائص والسمات الثقافية والاجتماعية.
- ومن حيث **أهداف الدراسة** فإن هناك العديد من الدراسات التي أولت اهتمامها بمعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء الُمعيلات مثل دراسة سيد جاب الله السيد ، ٢٠٠٢، دراسة أحمد مجدي حجازي، خليل عبد المقصود، ٢٠٠٥، دراسة بامجبوي وآخرون Bamgboye et al، ٢٠٢٠؛ وهناك دراسات أولت اهتمامها بمشكلات النساء المعيلات مثل دراسة ريستريبو وآخرون Restrepo et al،٢٠١٩، دراسة إيناس محمد غزال، ٢٠١٥، دراسة رضائي، محمودي،Rezaei , M & Mahmoodi ,F ،٢٠١٩؛

وهناك دراسات أولت اهتمامها ببرامج التمكين وبناء قدراتهم لمواجهة تلك المشكلات، دراسة معوض محمود معوض محمد، ٢٠١٥، أميرة محمد رفعت أحمد، ٢٠١١، دراسة جواد لبني وآخرون Lebni, J. Y et al ، ٢٠٢٠ ، دراسة ريستريبو وآخرون Restrepo et al،٢٠١٩. وهناك دراسات أولت اهتمامها بدراسة العوامل المؤدية إلي وجود ظاهرة النساء الُمعيلات للأسر؛ مثل دراسة رجاء محمد عبد الودود وآخرون، ٢٠١٨، Justin Georg، ٢٠١٨ وفي اتجاه آخر هناك دراسات اهتمت بدراسة دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين نوعية الحياة للنساء الُمعيلات، دراسة ماهر أحمد عبد العال، ٢٠١٢، في حين اهتمت الدراسة الراهنة بدراسة ظاهرة النساء الُمعيلات من منظور شامل ومتكامل.

- تتشابه الدراسة الراهنة من **حيث المنهج** مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة صولي Solhi ,M، ٢٠١٦ ، دراسة Justin George، ٢٠١٨ ، دراسة إيناس محمد غزال، ٢٠١٥، وذلك من حيث استخدامهم المنهج الوصفي. ولكنها تتفق الدراسة الراهنة مع بعض الدراسات والبحوث وذلك في استخدامهم المنهج المسح الاجتماعي مثل دراسة أحمد مجدي حجازي، خليل عبد المقصود، ٢٠٠٥، دراسة سيد جاب الله السيد ، ٢٠٠٢، ماهر أحمد عبد العال الضبع، ٢٠١٢، بينما تختلف مع دراسة أميرة محمد رفعت أحمد، ٢٠١١ باستخدامها المنهج المقارن.
- استخدمت الدراسة الراهنة أكثر **من أداة** من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها؛ فهناك استمارة المقابلة ودليل دراسة الحالة، لجمع البيانات من عينة البحث، وكذلك المعالجات الإحصائية في تحليل البيانات واستخلاص النتائج. هذا وتتفق الدراسة الراهنة مع العديد من الدراسات السابقة ، مثل دراسة جهاد صابر الغنام، ٢٠٢٠، دراسة أحمد عبد المطلب رضوان، ٢٠١٩، دراسة باركر ، ٢٠٢٠، دراسة رضائي، محمودي، Rezaei , M & Mahmoodi ,F،٢٠١٩ من حيث أدوات البحث واعتمادها على أداة الاستبيان ودليل المقابلة لجمع البيانات، والمعالجات الإحصائية، ولكنها تختلف الدراسة الراهنة مع كل الدراسات علي اعتمادها علي مقياس تحسين نوعية الحياة مثل دراسة محمد عرفات عبد الواحد،٢٠١٠.
- تتشابه الدراسة الراهنة مع العديد من الدراسات السابقة من **حيث نوع الدراسة** مثل دراسة أحمد محمد عبد المطلب رضوان،٢٠١٩، دراسة إيناس محمد غزال، ٢٠١٥، دراسة صولي Solhi ,M، ٢٠١٦ وذلك علي اعتبار أن هذه لدراسات من الدراسات الوصفية التحليلية، لكنها تختلف مع دراسة رجاء محمد عبد الودود، باعتبارها من الدراسات تقويمية .

- تتشابه الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة من حيث **عينة البحث**؛ حيث طبقت تلك الدراسات علي النساء الُمعيلات، مثل دراسة أميرة محمد رفعت أحمد، ٢٠١١، دراسة ماهر أحمد عبد العال، ٢٠١٢، دراسة دوفي. Duffy , A، ٢٠١٦.
- يتضح من العرض السابق أن ظاهرة النساء الُمعيلات قد حظي باهتمام بالغ علي المستوي العالمي، ومن ثم شاعت هذه الظاهرة في الأوساط العلمية باعتبارها مشكلة اجتماعية خطيرة تعاني منها جميع المجتمعات علي اختلافها، كما تعد نوعية الحياة وتحسينها من القضايا التي احتلت مكانة هامة ومتميزة في كافة العلوم بما تنطوي عليه من فروع متنوعة ومتعددة باعتبار أن تلك الأوضاع المرتبطة بالحياة وأبعادها المختلفة هي نتاج الواقع الاجتماعي, والعلاقات المادية الموضوعية القائمة في المجتمع. ومن ثم فإن تحسين نوعية الحياة المجتمعية, يعد مقياسًا في تحديد مدى سعادة ورضا الناس عن أوضاعهم وحياتهم، وقد كان تناول الدراسات السابقة لهذا الموضوع من منظور أحادي البعد وليس متعدد الأبعاد مما يدعم محاولتنا في هذا البحث الأخذ بالمنحي التكاملي متعدد الأبعاد.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للبحث:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تعتمد مثل هذه النوعية من الدراسات الوصفية على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها للوصول إلى تعميمات بشأن المشكلة التي يقوم بها الباحث، وقد اعتمدت الدراسة الراهنة على مجموعة من الإجراءات المنهجية؛ وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها. فقد استخدمت المنهج الوصفي Descriptive Method، وطريقة المسح الاجتماعي بالعينة Social sample Survey Method في محاولة منظمة للحصول على معلومات عن النساء الُمعيلات ، وقد استخدمت الدراسة أكثر من أداة لجمع البيانات؛ وهي استمارة الاستبيان في موقف المقابلة التي طبقت علي عينة عمدية من النساء الُمعيلات، اللاتي تم اختيارهم من التضامن الاجتماعي، وبعض الجمعيات الأهلية بمدينة المنصورة، وقوامها (٢٢٠) من النساء المعيلات من إجمالي(٢٠٤٦) مفردة بنسبة (٩.٣٪) من المستفيدات من النساء الُمعيلات، روعي في اختيارها أن تتنوع خصائصها، هذا إلى جانب الاستعانة بدليل المقابلة مع الخبراء والمتخصصين والمهتمين بشبكات الأمان الاجتماعي وعددهم (٥) مفردة، وذلك لتحقيق بعض أهداف الدراسة من خلال المحاور تتمثل في التعرف علي الخدمات الذي يقدمه التضامن الاجتماعي للنساء الُمعيلات، والمعوقات تواجه

التضامن الاجتماعي في دعمها للمرأة الُمعيلة،ومقترحات للتغلب علي المعوقات التي تواجه شبكات الضمان الاجتماعي.

ناهيك عن الاستعانة أيضًا بالسجلات والبيانات الإحصائية التي تساعد في إعطاء صورة واضحة ومتكاملة عن موضوع الدراسة، فضلًا عن استخدام حالات مثيرة للاستبصار وعددهم (٧) من النساء الُمعيلات المستفيدات من شبكات الضمان الاجتماعي،وذلك للحصول على بيانات متعمقة جديدة قد يضيفها المبحوث .

فيما يتعلق بالأداة البحثية (استمارة الاستبيان) فقد احتوت علي ٢٦ سؤالًا بالإضافة إلي أسئلة البيانات الأساسية التي توضح مجتمع البحث. انقسمت الأسئلة إلي أربعة أبعاد تعكس أهداف البحث، تتعلق العوامل المؤدية إلي وجود ظاهرة النساء المعيلات للأسر، إبراز أهم مشكلات النساء الُمعيلات وآثارها وكيفية مواجهتها من وجهة نظر المبحوثات، وإبراز أهم المؤشرات الاجتماعية(الموضوعية، والذاتية) لتحسين نوعية الحياة لدي النساء الُمعيلات، وذلك للتوصل لمجموعة من المقترحات لتفعيل دور شبكات الضمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياة النساء الُمعيلات؛ حتى يمكن الرجوع إليها فى الكشف عما تنطوي عليه من حقائق ودلالات اجتماعية.

◆ **اختبارات الصدق والثبات:**

وقد عمل الباحث على تحقيق هذا النوع من الصدق من خلال عرض استمارة الاستبيان على عدد من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع وذلك للحكم على مدى صلاحية الاستمارة لإجراء الدراسة وتحقيق أهدافها وتساؤلاتها. وتم إجراء بعض التعديلات على الاستمارات وفئاتها وفقا لملاحظات السادة المحكمين، إذ أصبحت الاستمارات صالحة للتطبيق. وقادرة على تحقيق أهداف البحث.

استخدم الباحث أسلوب إعادة الاختبار ,حيث قام الباحث بعد جمع بيانات الدراسة الميدانية بإجراء دراسة أولية على ١٠٪ من إجمالي مفردات الدراسة الميدانية , ثم قام بإعادة الاختبار عليهم مره أخرى لقياس الثبات. وقد بلغ معامل الثبات ٩١.٥٪ مما يدل على وجود درجة اتساق علية بين إجابات المبحوثين.

◆ **المعالجة الإحصائية للبيانات:**

تمت معالجة البيانات باستخدام برامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS**) باستخدام الحاسوب، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة وذلك بالطرق الإحصائية التالية:(التكرارات والنسب المئوية، معامل الارتباط بيرسون).

◆ **مجالات البحث:**

(أ) **المجال البشري:** تم تطبيق البحث علي عينة قوامها (٢٢٠) مفردة من النساء المعيلات المستفيدات من شبكات الأمان الاجتماعي بمدينة المنصورة.

(ب) **المجال الجغرافي:** أجري البحث في مديرية التضامن الاجتماعي (برنامج تكافل وكرامة)، بعض الجمعيات الأهلية الموجودة بمدينة المنصورة مثل جمعية المساعي الخيرية، والجمعية الشرعية بالمنصورة.

(ج) **المجال الزمني:** وقد استغرقت هذه الفترة من يوليو ٢٠١٩م حتي ديسمبر ٢٠١٩م.

المبحث الثالث: مناقشة نتائج البحث:(في ضوء أهدافه والموجهات التنظيرية والدراسات السابقة):

سوف نستعرض الآن التحليل الكمي والكيفي المتعلق بمعرفة المؤشرات الاجتماعية لتحسين نوعية الحياة لدي النساء الُمعيلات:

أولًا:الخصائص الاجتماعية والثقافية للنساء الُمعيلات:

سوف يهتم هذا الجزء بالخصائص الاجتماعية والثقافية التي يتسم بها النساء المعُيلات في مجتمع الدراسة، لذا سوف نعرض خصائص العينة حتى تتوافر المعلومات الكافية عنها وهي بيانات خاصة: (الموطن الأصلي، السن، الحالة الاجتماعية، نوع العمل، حجم الأسرة).

■ **الموطن الأصلي:** تبين من البحث أن أكثر من نصف المبحوثات موطنهن الأصلي من الريف ونسبتهم ٥٨.٢٪، في حين أكدت نسبة ٤١.٨٪ إلى أن موطنهم الأصلي من الحضر.هذا يدل علي أن المرأة الريفية والمقيمين في المناطق العشوائية من النساء المعُيلات، فلابد من عناية الجمعيات والتضامن الاجتماعي بالاهتمام بالمرأة الريفية الُمعيلة، مساعدتها علي تعظيم الاستفادة من المشروعات الصغيرة حتي تحسن قدرات المرأة وتنمية مهاراتها الحياتية اللازمة لتحسن نوعية حياتها ومساعدتها علي كيفية حل المشكلات... إلخ.

■ **السن:** أوضحت النتائج أن أعلى نسبة فى الفئة العمرية للمبحوثات ممن يتراوح أعمارهن من (٣٥-٥٠) عامًا حيث بلغت نسبتهن ٤٦.٤%، ثم يليهم من يتراوح أعمارهن أقل من ٣٥ عامًا

حيث تمثل نسبتهن ٢٩.٥%، وأخيرًا من بلغت أعمارهن أكبر من ٥٠ سنة حيث تمثل نسبهن ٢٤.١% من إجمالي أفراد عينة البحث. وذلك يدل علي أن أغلب عينة البحث من المرأة الُمعيلة تقع أعمارهم ما بين (٥٠-٣٥)، هذه المرحلة العمرية في حاجة ماسة إلي تحسين نوعية حياتهن ومساعدتهن علي تحسين أوضاعهن المعيشية خاصة المطلقات والأرامل منهن وذلك الوضع يقتضي ضرورة الاهتمام بالنساء المعيلات وضرورة تقديم كافة الخدمات التي تساعدها علي القيام بأدوارها وحل مشكلاتها.

تتفق النتيجة السابقة مع نتائج التحليل الكيفي، حيث أكدت جميع حالات مثيرة الاستبصار أن أعمارهم تتراوح من بين ٤٣ حتي أكثر من ٥٠ عاما، حيث أكدت الحالة رقم (٧) أن عمرها (٤٣) عامًا، بينما تقول الحالة رقم (٥) أن عمرها (٥٩) عامًا، هذا يؤكد أنه كلما زاد عمر المرأة المعيلة زادت فرصة إعالتها للأسرة. يتفق البحث الحالي مع دراسة أحمد مجدي حجازي، خليل عبد المقصود، ٢٠٠٥ في ما المرأة المعيلة في الدراسة تقع بمتوسط عمر يبدأ من (٣٥) عامًا.

■ **الحالة الاجتماعية**: تبين من البحث أن الغالبية العظمى من الأرامل، حيث أفاد بذلك نسبة ٥٢.٣%،وهي نسبة مرتفعة قد تشير إلي أن المجتمع يسعي بكل مؤسساته (الرسمية وغير الرسمية مثل الجمعيات الأهلية وشبكات الضمان الاجتماعي، إلي مساعدة الأرامل وإيجاد شبكة من التكافل الاجتماعي لتلك الفئة من النساء. في حين أقرت نسبة ٣١.٨% بأنهن مطلقات، بينما أشارت نسبة ٩.١٪ بأنهن متزوجات، هؤلاء النساء قد يكونوا من السيدات المتزوجات لزوج مسن غير قادر علي العمل، زوج مريض، زوج سجين، زوج أرزقي وغير منتظم في العمل، زوج متعطل عن العمل، وزوجة ثانية، كل هذه الفئات جعلت هؤلاء النساء الُمعيلات لأسر، الأمر الذي يبرز دور شبكات الضمان مع هذه الفئة من النساء الُمعيلات المتزوجات، وذلك عن طريق حل مشاكلها ورعاية أبنائها وتقديم العون المادي والمعنوي من خلال أنشطتها وبرامجها التي تسهم في تحسين نوعية حياتهن، وأكدت نسبة ٢.٣٪ من المبحوثات بأنهن غير متزوجات، قد يرجع ذلك إلي تأخر سن الزواج لهن نظرًا للظروف الاقتصادية المتدنية لديهن، وأخيرًا بينت نسبة ٤.٥٪ من النساء الُمعيلات مهجورات هي نسبة ضئيلة نظرًا لعادات وتقاليد المجتمع العربي التي تمنع انتشار مثل ذلك النوع من العلاقات الأسرية السلبية. **وتدل هذه النتائج** علي أن المرأة الأرملة هي من أكثر الفئات التي تعاني من المشكلات الاقتصادية وعدم القدرة علي الوفاء بمتطلبات الأسرة، حيث أن المرأة الأرملة التي فقدت زوجها هي المسئول الرئيسي عن مواجهة أعباء الأسرة، كما أن المرأة المتزوجة بسبب مرض زوجها وعجزه عن الوفاء بمتطلبات الأسرة أصبحت هي العائل الوحيد في مواجهة احتياجات أسرتها.

تختلف النتيجة السابقة مع ما جاء به التحليل الكيفي من خلال حالات مثيرة الاستبصار، حيث أكدت الحالات رقم (٣، ٤، ٦، ٧) بأنهمن متزوجات، حيث تقول االحالة رقم (٤) "متزوجة ولكن متعطل عن العمل بسبب مرضه، والحالة رقم (٧) علي سبيل المثال: " زوجي مسجون ".

وتتفق الدراسة الراهنة مع نتائج دراسة سيد جاب الله ٢٠٠٢ في أن الغالبية العظمي من المبحوثات من الأرامل ، يليها زوجات المرضي والمسجونين والمهاجرين، ثم المطلقات ،بينما تختلف الدراسة الراهنة مع نتائج دراسة "مني محمد كمال الدين، ٢٠٠٧[٧١] في أن نسبة المبحوثات المتزوجات تحتلن المرتبة الأولي في تحمل أعباء الحياة الأسرية.

- **نوع العمل**: أظهرت النتائج أن الغالبية العظمي من المبحوثات تعملن فى أعمال خدمية، حيث أفاد بذلك نسبة **٥٥.٦**٪ من إجمالي المبحوثات، يلى ذلك اللاتي تعملن فى بيع خضروات بنسبة **١٨.١**%، وهذا دليل لتدهور الوضع الاقتصادي للمرأة الُمعيلة وبحثها عن عمل لإشباع احتياجاتها الأسري، ثم يليها من يعملن موظفة ونسبهن ١٤.٥٪، في حين أكدت نسبة **٩.٠**٪ من المبحوثات يعملن بيع بقاله . وأخيرًا من يعملن بحرف اليدوية بنسبة ٦.٤٪ من النساء المعيلات، تشير النتائج إلي أن معظم النساء اللاتي يعملن في المهن هامشية، فقد اضطررن للخروج للعمل في هذه المهن تحت وطأة الاحتياج المادي للإنفاق علي أسرهن، ولاشك أن انتشار الأمية وانخفاض المستوي التعليمي للنساء الُمعيلات لأسر يشكلان عائقًا أمام حصولهن علي فرص عمل مناسبة مما يضطرهن للتفكير في البحث عن أعمال لا تتطلب قدرًا عاليًا من التعليم والتدريب.

تتفق النتيجة السابقة مع ما جاء به التحليل الكيفي من خلال حالات مثيرة للاستبصار، حيث أكدت جميع الحالات باستثناء الحالة رقم (٥) بأنهن تعملن في أعمال هامشية، حيث تقول الحالة رقم (٦) علي سبيل المثال: " جيبت أنبوبة وفرن لشوي السمك وبعمل عليه كل يوم".

تتفق الدراسة الراهنة مع نتائج دراسة داس Das, Sukanya ، ٢٠١٥ [٧٢] في أن أكثر من نصف أفراد العينة يقمن بأعمال هامشية كبيع الشاي والقهوة والمأكولات، وتلك أعمال غير ثابتة الدخل كما أن عائدها غير مجزي مما يؤكد شدة معاناة ربات البيوت المعيلات لأسرهن.

في هذا الصدد، أكدت دراسة جورج جوستين G. Justin " أن طبيعة العمل التي تزاوله المرأة يوميًا يؤثر في تحسين نوعية الحياة الخاصة بها، وأن قدرتها علي التوافق مع البيئة

المحيطة بما يحقق لها أفضل إشباع ممكن أن يسهم في تحقيق الرضا عن الحياة التي تعيشها، أن الجانب الاقتصادي التعليمي والصحي للمرأة المعيلة الفقيرة يؤثر تأثيرًا مباشرًا علي نوعية حياتها [٧٣].

■ **حجم الأسرة:** أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثات تتمثلن حجم أسرتهن بأقل من ٥ أفراد بنسبة **٤٣.٦**%، في حين أشارت نسبة **٣٥.٠**% إلى المبحوثات اللاتي تتراوح حجم أسرتهن من ٥ – ٧ أفراد، وأخيرا بينت نسبة **٢١.٤**% من إجمالي أفراد العينة بأن حجم أسرتهن أكثر من ٧ أفراد. تشير هذه النتيجة إلي ارتفاع معدل الأفراد داخل الأسر التي تعيلها النساء مما يترتب عليه تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية وعدم إشباع الكثير من الحاجات الضرورية المعشية لهذه الأسر، يشكل ضغوطًا متنوعة عليهن، وهكذا تجد المرأة المعيلة نفسها فجأة أمام خيار واحد لا بديل عنه وهو أن تعمل وتسعي لإشباع الاحتياجات المعيشية الضرورية لها ولأبنائها.

تتفق النتيجة السابقة مع ما جاء بالتحليل الكيفي، حيث أكدت جميع الحالات باستثناء الحالة رقم (٤)، أن حجم الأسرة أقل من خمسة أفراد، حيث تقول الحالة رقم (٧) علي سبيل المثال " وأن أسرتها مكونة من ثلاثة أبناء: البنت الكبيرة في الإعدادية، والولدان فالكبير في ستة ابتدائي، والصغير في ثانية ابتدائي.

ثانيًا: العوامل المؤدية إلي إعالة النساء الُمعيلات للأسر:

هناك عدة عوامل قد أدت إلي ظهور الأسر التي تعولها امرأة، وقد تحددت هذه العوامل في وفاة الزوج، والطلاق، قلة دخل العائل بسبب التعطل والمرض والسجن، هجر الزوج أو زواج من أخري، إدمان الزوج للكحول والمخدرات ، مما جعلت تلك العوامل أن تقوم الزوجة بأدوار الأب والأم مما يؤدي في النهاية إلي قيامها بإعالة الأسرة، هذا ما يوضحه الدراسة الميدانية:

■ **عن أسباب إعالة النساء الُمعيلات للأسر:**

أسفرت نتائج البحث عن أن وفاة الزوج تعد أهم أسباب إعالة الأسرة، حيث أفاد بذلك نسبة ٣٥.٠٪، يلي ذلك علي الترتيب: الطلاق بنسبة ٢٧.٣٪، قلة دخل العائل بسبب التعطل والمرض والسجن بنسبة ٢٥.٠٪، هجر الزوج أو زواج من أخري بنسبة ٥.٥٪، وأخيرًا إدمان الزوج للكحول والمخدرات بنسبة ٢.٧٪ من إجمالي أفراد العينة. هذه النتيجة تؤكد أن الترمل أهم الأسباب التي تؤدي إلي زيادة أعداد النساء الُمعيلات لأسر، فالمرأة التي مات زوجها تتجه إلي العزلة والانسحاب من الحياة الاجتماعية وتكريس كل الوقت لأولادها وبيتها، وقد تتعرض الأرملة للعديد من الضغوط نتيجة لضعف قدراتها وافتقارها للمهارات اللازمة للعمل.

تتفق النتيجة السابقة مع التحليل الكيفي من خلال حالات مثيرة الاستبصار، حيث تعددت الأسباب أعالة المرأة المعيلة للأسرة منها: وفاة الزوج، الطلاق، هجر الأسرة، الزواج بآخري، وأخيرًا سجن الزوج، حيث تقول الحالة رقم (١) علي سبيل المثال " زوجي مات وزادت المشاكل وتحميلي كل الدنيا علي دماغي ".

تختلف الدراسة الراهنة مع دراسة مني محمد كمال الدين،٢٠٠٧، في أن هجر الزوج وتخليه عن مسئولياته الأسرية مما يدفع الزوجة إلى تحمل أعباء الإنفاق علي أسرتها، وتساويها في المرتبة المطلقة، كما تأتي في المرتبة الثانية الزوج العاطل، يليها وفاة الزوج، وضعف دخل رب الأسرة، وأخيرًا مرض الزوج.

مدة إعالة الأسرة:

كشفت نتائج البحث عن أن أكثر من نصف العينة من النساء المعيلات امتدت مدة إعالتهن لأسرهن لأقل من ٥ سنوات، حيث أفاد بذلك نسبة ٥٦.٨٪، في حين أكدت نسبة ٣٠.٩٪ أن مدة إعالتهن لأسرهن من ٥-١٠ سنوات، بينما أشارت نسبة ١٢.٣٪ بأن مدة إعالتهن لأسرهن أكثر من ١٠ سنوات. هذا يؤكد أن امتداد فترة إعالة هذه الفئة من النساء لأسرهن يجعلهن يستخدمن أساليب للتكيف مع هذه الظروف والأوضاع المعيشية. كما أن تكون هذه المدة مؤشرًا جيدًا إلي أن ظاهرة إعالة المرأة للأسر مستمرة، وهذا ما تؤكد عليه المؤشرات الاجتماعية والتي تعكس عن تزايد معدلات الترمل والهجر والطلاق، وما تخلفه من تفكك أسري.

تتفق الدراسة الراهنة مع نتائج دراسة" أميرة محمد رفعت أحمد، ٢٠١١ " في إن أغلبية العينة يعلن أسرهن من مدة طويلة. وبالتالي فهن لديهن آليات للتكيف مع هذه الأوضاع وذلك بسبب أطول فترة الإعالة.

ثالثًا: أهم مشكلات النساء الُمعيلات وآثارها وكيفية مواجهتها:

تعكس مؤشرات تدني نوعية حياة الفقراء، ولاسيما النساء العائلات لأسر، بصورة واضحة، مشكلة هذه الشريحة من النساء في التعامل مع المجتمع إلي الحد الذي يؤثر تأثيرًا كبيرًا علي مداركهن ومعارفهن الأساسية ويضعف من قدرتهن علي التمتع بالحقوق التي يكلفها لهن القانون، والاستفادة من الخدمات التي تقدم لهن، والتي من شأنها أن تسهم في تحسين أوضاعهن وظروف معيشتهن، وتمكنهن من الاندماج في مسار المجتمع، وتتيح أمامهن سبل الخروج من دائرة التهميش إلي دائرة المشاركة الإيجابية في الحياة العامة، ومن خلال سعي النساء العائلات لأسرهن لتوفير الحد الأدنى من

متطلبات المعيشة تستغرق هذه الشريحة من النساء في مشكلات الحياة اليومية بأنواعها المختلفة ، مما ينعكس سلبًا علي مشاركتهن المجتمعية، وهذا ما يوضحه الدراسة الميدانية فيما يلي:

أشارت نتائج البحث إلي حيث أفادت بذلك نسبة ٩٥٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة، يلي ذلك علي الترتيب: مشكلات العمل بنسبة ٨٥.٥٪، المشكلات الاجتماعية بنسبة ٨٤.١٪، المشكلات الأسرية بنسبة ٨١.٨٪، المشكلات النفسية بنسبة ٦٥.٩٪، المشكلات الصحية بنسبة ٥٨.٢٪، المشكلات التعليمية بنسبة ٥٠.٠٪، وأخري تذكر تتمثل في المشكلات الأسرية والقانونية والعاطفية بنسبة ٢.٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة.تفسر هذه النتيجة بأن أن المشكلات الاقتصادية تعد أهم المشكلات التي تعانين منها النساء المعيلات، التي تتمثل في عدم القدرة علي الوفاء بمتطلبات الحياة لا سيما مع ارتفاع الشديد في الأسعار وتكلفة اسكن ومتطلباته المعيشية من حيث توفير الغذاء والملبس والالتزام بسداد فواتير الكهرباء والماء، وما إلي ذلك من متطلبات العلاج وتوفير الاحتياجات التعليمية، كما أن التأثير السلبي لانخفاض دخل الأسرة علي انتشار الانحراف نتيجة الشعور بالحرمان والنقص وكراهية الآخرين ممن يري أنهم أفضل منه ظروف اقتصادية واجتماعية.

تتفق النتيجة السابقة مع التحليل الكيفي من خلال دراسة الحالة، حيث أكدت جميع الحالات بأنهن تعانين من مشكلات اقتصادية وصحية واجتماعية ونفسية وتعليمية، حيث تقول الحالة رقم (١) علي سبيل المثال: " بحس أن الدنيا مكومة عليا من إيجار الشقة والمية والنور.... وحتي العيال الصبيان لسه صغيرين وليهم مصاريف التعليم.... صحتي بقت علي أداها والعلاج غالي ".

تتفق الدراسة الراهنة مع دراسة "أمل عبد الله العمري، ٢٠١٤ " [٧٤] في أن المرأة المستفيدة من الضمان الاجتماعي تعاني مجموعة من الضغوط الحياتية، وأكثر الضغوط انتشارًا هي الضغوط الاقتصادية، تليها الضغوط الصحية والنفسية، ثم الضغوط الاجتماعية وأخيرًا الضغوط الأسرية.

المشكلات الأسرية Family problems:

تبين من نتائج البحث أن الاضطرابات الأسرية المادية والعاطفية تعد أهم المشكلات الأسرية التي تعاني منها النساء المعيلات . حيث أفاد بذلك نسبة ٩١.٧٪ من إجمالي المبحوثات، يلي ذلك علي الترتيب: غياب الأب عن الأسرة بنسبة ٦٣.٩٪، التفكك الأسري بنسبة ٦٣.٣٪، كثرة المنازعات الأسرية بنسبة ٤٨.٣٪، وأخيرًا مظاهر الخلل في أداء الأدوار بنسبة ٣٢.٢٪ من إجمالي مبحوثات. هذه النتيجة تؤكد أن تعرض الأسرة التي فقدت عائلها إلي بعض المشكلات

الأسرية الممثلة في الاضطرابات الأسرية المادية منها والعاطفية مما يؤثر علي بناء الأسرة ويعرضها للتفكك، ويؤثر علي العلاقات داخل الأسرة وسرعان ما يتطرق الانحلال والتفكك في الأسرة ، ومن أخطر هذه المشكلات الأسرية التفكك الأسري الذي يؤدي إلي انهيار كيان وتشتت الأدوار المرتبطة بها.

تتفق النتيجة السابقة مع ما جاء بالتحليل الكيفي من خلال دراسة الحالة، حيث أكدت الحالات رقم (١،٢،٣،٤،٧)أن الاضطرابات الأسرية المادية وغياب الأب عن الأسرة والتفكك الأسري تعد من أهم المشكلات الأسرية التي يعاني منها الحالات، حيث تقول الحالة (٢) علي سبيل المثال: المعيشة غالية وضيق الحال وقلة الفلوس فهي لو تعبت يوم وما اشتغلتش محدش هيدلي حاجة،والأسعار غليت والحاجة نار..... أنا تعبت وكبرت ومحدش بيساعدني ".

■ المشكلات النفسية Psychological problems:

أظهرت نتائج البحث أن الشعور بالضيق والتوتر تعد أهم المشكلات النفسية التي تعانين منها النساء المعيلات، حيث أفاد بذلك نسبة ٧٤.٥٪، هذا يعطي مؤشر لمدي قسوة الظروف الاقتصادية وضغطها علي المرأة المعيلة، يلي ذلك علي الترتيب: الشعور بالعجز وعدم القدرة علي القيام بدورها بنسبة ٦٥.٥٪، الخجل الزائد مع الوضع الاقتصادي المتدني(عدم الأمن الاقتصادي) بنسبة ٥٨.٦٪،يؤكدان ارتباط الظروف الاقتصادية المتدنية للمرأة المعيلة بمشاعر العجز والنقص، الشعور بالدونية وأنها أقل من الآخرين بنسبة ٥٣.١٪، ضعف ثقة المرأة المعيلة بنفسها بنسبة ٤١.٤٪، الانطوانية وعدم الدخول في علاقات مع الآخرين بنسبة ٢٩.٠٪، تعاني من الخوف والنظرة التشاؤمية للمستقبل بنفسها بنسبة ٢٤.١٪ من إجمالي المبحوثات. وهذه المشكلات تعكس مدي الضغوط النفسية التي تعاني منها المرأة المعيلة مما يؤكد أهمية العناية بها من خلال مساعدتها ومؤزراتها ورفع روحها المعنوية؛ هذا يؤكد أن هؤلاء النساء يعانين عمومًا من نظرات الترحم والإشفاق من قبل الآخرين والتي تجعلهن يشعرن بالذل والنقص وهذه المشكلات تولد أزمة ثقة بالنفس فهؤلاء النسوة يشعرن بالضعف شيئا أمام العرف الاجتماعي المهاجم، والضغوط النفسية التي تخلفها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الشديدة التي تدفعهن إلي كثير من اضطرابات النفسية ويصحبن أسيرات العقد النفسية.

تتفق النتيجة السابقة مع جاء بالتحليل الكيفي، حيث أكدت جميع الحالات بأنهن تعانين من التوتر والضيق والعجز، الضغوط النفسية الانفعال الزائد علي الأبناء وعدم القدرة علي التوفيق

بين الأدوار التي تقوم بها، حيث تقول الحالة رقم (٤) علي سبيل المثال: " متشائمة من كل الدنيا عوزها أموت ارتاح من الدينا ".

تتفق الدراسة الراهنة ما تذهب إليه " نظرية الحاجات الإنسانية" في أن قلة الإحساس بالأمن تؤدي إلي زيادة القلق والتوتر النفسي مما يؤثر بدوره علي نوعية الحياة التي يحياها الفرد.

أهم الآثار السلبية المرتبة علي المشكلات النفسية:

أشارت نتائج الدراسة أن الانفعال الزائد علي الأبناء والمحيطين تعد أهم الآثار السلبية التي تترتب علي المشكلات النفسية للنساء المعيلات. حيث أفاد بذلك نسبة ٥١.٧٪، يلي ذلك علي الترتيب: عدم القدرة علي التوفيق بين الأدوار التي أقوم بها بنسبة ٤٦.٩٪، الشعور بالعجز المستمر بنسبة ٣٥.٢٪، اضطراب العلاقات الأسرية بنسبة ٢٩.٠٪. ضعف القدرة علي التطوير وتأكيد الذات بنسبة ٢٣.٤٪، وأخيرًا اضطراب العلاقات في مجال العمل بنسبة ١٤.٥٪ من إجمالي المبحوثات. وهذه النتائج تؤكد مدي العائد السيئ لضغوط الاقتصادية وتحمل أعباء إعالة الأسرة علي علاقات النساء المُعيلات مما يدعو إلي ضرورة العناية بتثقيفها في مواجهة ظروفها المختلفة.

تتفق النتيجة السابقة مع جاء بالتحليل الكيفي، حيث أكدت الحالة رقم (١،٥) الانفعال الزائد علي الأبناء والمحيطين تعد أهم الآثار السلبية التي تترتب علي المشكلات النفسية، حيث تقول الحالة (٥) علي سبيل المثال: "كل دا يؤثر علي العيال بتعصب عليهم من كتر تحمل المسئولية البيت ومصاريف تعب والله ومش حد حساس بيا خالص ".

أهم المقترحات الملائمة للتغلب علي المشكلات النفسية:

تبين من نتائج البحث أن الغالبية العظمي من المبحوثات ترن أن تقديم العون اللازم لمساعدة المرأة علي القيام بدورها يعد أهم المقترحات الملائمة للتغلب علي المشكلات النفسية، حيث أفاد بذلك نسبة ٨٦.٢٪، يلي ذلك علي الترتيب: توفير أخصائيين اجتماعيين ونفسيين بالجمعيات الأهلية لرعاية المرأة المعيلة بنسبة ٥١.٧٪، إنشاء مراكز متخصصة للرعاية النفسية للمرأة المعيلة بنسبة ٣١.٠٪، زيادة وعي المرأة المعيلة بمشكلاتها النفسية وكيفية التغلب عليها بنسبة ٢٦.٩٪، وأخيرًا الاهتمام بدراسة الاحتياجات النفسية للمرأة المعيلة بنسبة ١٦.٦٪ من إجمالي المبحوثات. هذا يؤكد أنه من الضروري دراسة احتياجات النساء المعيلات النفسية، لاحتياجهن للمآزرة النفسية من المجتمع.

■ المشكلات الاجتماعية Social problems :

تبين من نتائج البحث أن عدم القدرة علي التكيف مع المحيطين بها تعد أهم المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها النساء المعيلات، حيث أفاد بذلك نسبة ٦٧٪ من إجمالي المبحوثات، يلي ذلك علي الترتيب: عدم قدرتها علي القيام بمتطلبات الأسرة بنسبة ٦٢.٢٪، عدم قدرة المرأة المعيلة علي توجيه الأبناء بنسبة ٥٣.٠٪، الشعور بالحاجة للمساعدة من الأخرين بنسبة ٤٧٪، سوء العلاقات مع الأقارب بنسبة ٤٠.٥٪، خلافاتها الدائمة مع الزوج بنسبة ٣٤.١٪، أخري تذكر تتمثل في صعوبة التعامل مع الأبناء، عدم القدرة علي حل مشاكل الأبناء ، صعوبة اتخاذ القرارات داخل الأسرة، محاولة الأقارب فرض سيطرتهم علي أسرتي بنسبة ٥.٩٪ من إجمالي المبحوثات. تفسر هذه النتيجة بعدم كفاية الخدمات الاجتماعية الموجهة للمرأة المعيلة، والتي تمكنها من الملائمة بين أدوارها التقليدية كأم وزوجة وربه منزل، وأدوارها الحديثة كامرأة عاملة، كما تبين مدي تأثير الظروف الاقتصادية علي الحياة الاجتماعية للنساء المعيلات وما لها من تأثيرات نفسية واجتماعية ، مما يؤكد أهمية أخذ ظروفها في الاعتبار عند صياغة الخطط التنموية.

تتفق النتيجة السابقة مع نتائج التحليل الكيفي من خلال حالات مثيرة الاستبصار، حيث أكدت جميع حالات الدراسة بعدم قدرتها علي القيام بمتطلبات الأسرة، الشعور بالحاجة للمساعدة من الأخرين، حيث أكدت ذلك الحالة رقم (٦) علي سبيل المثال:" يارب يريحني من الدنيا لأني مش عارفه اجيب حاجة في البيت توفي حاجات العيال وتعبت وكبرت ومحدش بيساعدني ".

تتفق الدراسة الراهنة مع نتائج دراسة" أميرة محمد رفعت أحمد، "٢٠١١ في أن المرأة المعيلة تعاني من مشكلات ترتبط بتربية الأبناء وتنشئتهم وتسربهم من التعليم، عدم القدرة علي التكيف مع المحيطين، عدم قدرتها علي القيام بمتطلبات الأسرة، وعدم وعي المرأة المعيلة بحقوقها وعدم إدراكها لقدراتها ومهاراتها إلى جانب ضعف مشاركتها في مواقع اتخاذ القرارات.

■ المصادر التي تلجأ إليها النساء المعيلات لمواجهة مشكلاتها الاجتماعية:

أوضحت نتائج البحث أن أكثر المبحوثات يتركن المشكلة كما هي ولا يلجأن لأحد، حيث أفاد إلي ذلك نسبة ٣٨.٩٪، حيث تري أنها مأجورة علي الصبر وأن الشكوى تقلل من أجرها في الآخرة، يلي ذلك علي الترتيب: قيام المرأة المعيلة بحل مشاكلها بنفسها بنسبة ٢٩.٧٪، هذا يوضح مدي تحمل المرأة المعيلة للمسئولية بكاملها وإحساسها بأنها مسئولة عن نفسها وأسرتها، لجوء المرأة المعيلة لأحد الأقارب بنسبة ٢٥.٥٪، تلجأ من تثق به لتشتكي مشكلتها وعادة ما تكون الأخت، وأخيرًا تلجأ المرأة المعيلة للجمعية الأهلية التي توجد بالحي بنسبة ٥.٩٪من إجمالي

المبحوثات، حيث لجأت الأخصائية الاجتماعية في أحدي الجمعيات لمساعدتها في مواجهة مشاكلها، هذا تعكس مدي ضآلة دور الجمعيات الأهلية في مساعدة المرأة المعيلة في مشكلاتها الاجتماعية.

تختلف النتيجة السابقة مع ما جاء بالتحليل الكيفي، حيث أكدت الحالات علي أنهم يرجعون إلي الأخصائي الاجتماعي الموجود بالجمعية الأهلية في اقتراح لهن حلول لمشاكلهن، حيث تقول الحال رقم (٥) علي سبيل المثال: " بأخذ رأي الأخصائي في بعض مشاكلي.... دايما بيشجعوني وواقفين في دهري و دايما ".

■ **أهم المقترحات الملائمة لمواجهة المشكلات الاجتماعية:**

كشفت نتائج البحث عن أن أكثر من نصف المبحوثات ترن أن ضرورة إنشاء إسكان خيري للنساء المعيلات تعد أهم المقترحات الملائمة لمواجهة المشكلات الاجتماعية النساء المعيلات، حيث أفادت بذلك نسبة ٥٣٪ من إجمالي المبحوثات،تري ضرورة إنشاء إسكان خيري مخطط لتحسين الوضع الاجتماعي حيث أن العبء المادي الكبير يتمثل في إيجار المنزل ولاسيما وأن الدخل قليل نسبيًا، يلي ذلك علي الترتيب: الاهتمام بدراسة احتياجات المرأة المعيلة والتعرف عليها لمساعدتهن علي مواجهتها بنسبة ٣٥.١٪، الاهتمام بتثقيف وتوعية المرأة المعيلة بنسبة ٢٩.٨ %،وذلك لتتمكن من مواجهة مشكلاتها بطرق ملائمة وتتمكن من تخطي الصعوبات، وضرورة إنشاء مؤسسات تهتم بمشكلات المرأة المعيلة بنسبة ٢٨.١٪، الاهتمام بتعليم الأبناء لتحسين الوضع الاجتماعي بنسبة ٢٣.٢٪، حتي لا يتعرض أبنائهن لما تعرضن لها من مشكلات، وأخيرًا تكمله تعليم المرأة المعيلة لفهم المشكلات وحلها بنسبة ١١.٤٪ من إجمالي المبحوثات، وهذا دليل علي وعي المرأة المعيلة بأهمية التعليم.

■ **المشكلات الاقتصادية Economic problems :**

تبين من نتائج البحث أن عدم القدرة علي تلبية الاحتياجات الأساسية تعد أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها النساء المعيلات ، حيث أفادت بذلك نسبة ٩٣.٣٪ من إجمالي المبحوثات، يلي ذلك علي الترتيب: انخفاض دخل الأسرة بنسبة ٨٩.٥٪، سوء حالة المسكن بنسبة ٨٣.٧٪، عدم توفر فرص عمل مناسبة للمرأة المعيلة بنسبة ٧٤.٢٪، زيادة أعباء المرأة المعيلة التعليمية لأبنائها بنسبة ٦٨.٩٪، عدم كفاية مساعدات الضمان الاجتماعي بنسبة ٦٤.٦٪، وأخري تذكر تتمثل في شراء أدوية مكلفة، لجوء المرأة المعيلة للاستدانة للوفاء بمتطلبات الأسرة، عدم مساعدات الأقارب بنسبة ١٢.٠٪ من إجمالي المبحوثات. وهذا التنوع في الأعباء الاقتصادية للمرأة

المعيلة يوضح تحملها لكافة المسئوليات الأسرية المادية من سكن وتعليم وعلاج، يزيد من الضغوط علي المرأة المعيلة ويحد من مواردها المادية للصرف علي الأسرة ،وهذا يؤكد أهمية العمل لتوفير خدمات للمرأة المعيلة والعناية باحتياجاتها المختلفة.

تتفق النتيجة السابقة مع ما جاء بالتحليل الكيفي لدراسة الحالة ، حيث أكدت جميع الحالات بأنهم يعانون من تنوع الأعباء الاقتصادية، حيث تقول الحالة رقم (٧) علي سبيل المثال " الدنيا صعبة معايا بسبب الإيجار الشقة والمية والنور.... حاملة هم الأكل والشرب والإيجار ومصاريف العيال وتعليمهم ودروسهم وبدعي ربنا يفرجها عليا.

يتفق البحث الحالي مع دراسة "ريم علي الكريديس، ٢٠٢٠[٧٥]، دراسة" رضائي، محمودي،F, Rezaei , M & Mahmoodi ،٢٠١٩ "، في أن أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها المرأة المعيلة كثرة المتطلبات والاحتياجات و الأعباء الإضافية وغلاء المعيشة وتكاليف المواصلات، وغلاء الأسعار، يليها عدم توفر عمل للأبناء بعد تعليمهم، انخفاض قيمة القرض، وانخفاض مستوي الوعي الاجتماعي لدي النساء المعيلات.

كما أكدت دراسة " دوفي. Duffy , A، ٢٠١٦ " في أن النساء المعيلات لأسر يكافحن من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهن (الغذاء والكساء والأدوية) وأنهن يعانين من مشكلة السكن، وبالرغم من برامج إصلاحات الرعاية الاجتماعية وبرامج التشغيل الحكومية المؤقتة إلا أنهن يعانين من التهميش الاقتصادي والاجتماعي.

أهم الآثار المترتبة علي المشكلات الاقتصادية:

أشارت نتائج البحث إلي أن ما يقرب من نصف العينة ترن أن انتشار الانحرافات في المجتمع تعد أهم الآثار المترتبة علي المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها المرأة المعيلة، حيث أفاد بذلك نسبة ٤٦.٩٪ من إجمالي المبحوثات، هذا يؤكد أن الحاجة المادية وعدم التمكن من إشباع الاحتياجات المعيشية المختلفة تساعد علي انتشار الانحرافات في المجتمع لاسيما وأن غياب الأم فترات لتوفير احتياجات الأبناء يوفر البيئة المناسبة للانحرافات، يلي ذلك علي الترتيب: سوء التغذية بنسبة ٢٩.٧٪، حيث تري السيدات عدم إمكانية توفير التغذية الجيدة للأبناء مما يترتب عليه الإصابة بأمراض مختلفة مثل فقر الدم، والضعف العام للأبناء، كراهية الآخرين بنسبة ٢٤.٤٪، المرأة المعيلة تري أن النقص في الإمكانات المادية تؤدي إلي كراهية أبنائهن للآخرين وحقدهم عليهم حيث يشعرون بالنقص نتيجة حرمانهم مما يترتب عليه ظهور بعض المشكلات النفسية لدي أبنائهن، تدني المستوي الصحي بنسبة ٢١.٥٪، وذلك لعدم إمكانية متابعتهم صحيًا بسبب الحاجة المادية،

و تسرب الأبناء من التعليم بنسبة ١٢.٤٪ من إجمالي المبحوثات، هذا يؤكد أن الحاجة المادية تؤدي إلي تسري أبنائهم وبنائهم من التعليم، وذلك إما نتيجة لعدم إمكانية توفر احتياجات التعليم أو بسبب كرهم للمحيطين أو لخروجهم للعمل لمساعدة الأسرة؛ وهذا يؤكد ضرورة الاهتمام بالأسر التي تعمل علي إعالتها امرأة من جميع النواحي لتضمن للنشء البيئة السليمة الصحية السوية ليساهموا في نهضة وبناء المجتمع.

تتفق الدراسة الراهنة مع دراسة "مني محمد كمال الدين، ٢٠٠٧ " في أن الحاجة المادية وعدم التمكن من إشباع الاحتياجات المعيشية المختلفة تساعد علي انتشار الانحرافات في المجتمع، وغياب الفترات لتوفير احتياجات الأبناء يوفر البيئة المناسبة للانحرافات.

تتفق الدراسة الراهنة مع ما تذهب إليه نظرية الحاجات الإنسانية، في أن الحاجات والموارد هي التي تضبط سلوك الأفراد، من خلال حاجتهم إلي تدبير معيشتهم، وأن المفاهيم حول الحاجات والموارد في الحقيقة يتم تقديمها للأفراد من إتباع أسلوب حياة ومعيشة معينة وبالتالي تمكنهم من تبرير هذا الأسلوب الخاص بحياتهم، عدم إشباعها يؤدي إلي القلق والتوتر وعدم التكيف مع المجتمع.

أهم مقترحات النساء المعيلات للتغلب علي مشكلاتها الاقتصادية:

تبين من نتائج الدراسة أن توفير مساعدات مادية تعد أهم المقترحات للتغلب علي مشكلاتها الاقتصادية، حيث أفادت بذلك نسبة ٧٩.٩٪ من إجمالي المبحوثات، وذلك حتي تتمكن من مواجهة أعباء ومسئوليات أسرتها المالية، يلي ذلك علي الترتيب: توفير إسكان ملائم للمرأة المعيلة التي ليس لها سكن بنسبة ٦٩.٤٪،حيث يخفف ذلك عليها من حدة المشكلات الاقتصادية، كما أن الاستدانة غالبًا تكون لتسديد إيجار السكن وهذا يؤكد أهمية رعاية المرأة المعيلة تدريبًا واجتماعيًا وسكنيًا، إنشاء مؤسسات لرعاية المرأة المعيلة بنسبة ٥٩.٣٪، فتح مراكز لتدريب المرأة المعيلة بنسبة ٤٤.٩٪،وذلك لتطوير قدرات المرأة المعيلة لتحسين وضعها الوظيفي، وبالتالي زيادة دخلها ولتحسين وضعها الاجتماعي حيث تتمكن من التغلب علي الصعوبات التي تعترض طريق حياتها لتوفر لأسرتها أفضل الظروف الأسرية، وأخيرًا دراسة احتياجات المرأة المعيلة بنسبة ٤٠.٧٪ من إجمالي المبحوثات. ولذلك للتعرف علي متطلباتها المعيشية حتي تتعاون كافة النظم الاجتماعية النظم الاجتماعية في المجتمع لمساعدتها.

تتفق الدراسة الراهنة مع دراسة"_ريم علي الكريديس، "٢٠٢٠ في التقديم علي طلب المساعدة المادية من الضمان وطلب المساعدة المعنوية والحصول علي وظيفة والتخلي عن الكماليات.

تتفق النتيجة السابقة مع ما ذهبت إلية نظرية الجودة الاجتماعية في أن يجب أن يحصل الأفراد على الأمن الاجتماعي الاقتصادي أيا كان مصدره سواء من العمل أو الرعاية الصحية أو مصادر أخرى, من أجل ضمان الظروف اللازمة لحياة كريمة ومن أجل حمايتهم من الفقر وغيره من أشكال الحرمان المادي وغير المادي.

■ المشكلات التعليمية Educational problems:

أوضحت نتائج البحث أن عدم الالتحاق بفصول محو الأمية تعد أهم المشكلات التعليمية التي تحد من استفادة المرأة المعيلة من برامج ومشروعات التنمية، حيث أفادت بذلك نسبة ٩٤.٦٪، يلي ذلك علي الترتيب: عدم معرفة البرامج والمشروعات التعليمية الموجودة بنسبة ٨٢.٠٪، عدم وجود فصول تقوية بنسبة ٦٧.٦٪، وأخيرًا عدم المساعدة في مواجهة المشكلات الدراسية بنسبة ٥٧.٧٪ من إجمالي المبحوثات. هذا يؤكد أن هذه الأسر تعاني من الفقر وعدم تمتعهم بالرعاية المطلوبة مثل الحالة التعليمية للأبناء، مما قد يؤدي إلي شعور النساء المعيلات بالعزلة وقلة الحيلة وعدم الثقة بالنفس وعدم القدرة علي توفير العمل التي تتناسب مع أدوارهن الجديدة لمعيلات لأسرهن، لقلة مهاراتهم المرتبطة بالتعليم.

تتفق النتيجة السابقة مع ما جاء بالتحليل الكيفي حالات مثيرة الاستبصار، حيث أكدت الحالات رقم (١،٢،٣، ٦) تعاني من الأمية، حيث أكدت تلك الحالات بعدم الالتحاق بفصول محو الأمية تعد أهم المشكلات التعليمية، حيث تقول الحالة (١) علي سبيل المثال: أنا مش فاضية وبشتغل كل يوم وما عنديش وقت للعلام وبروح البيت أطبخ..... وأشوف اللي راح المدرسة والدروس ودماغي مشغولة طول اليوم وأنا مهدودة من التعب ".

■ أهم المقترحات الملائمة للتغلب علي المشكلات التعليمية:

أشارت نتائج البحث إلي أن عمل فصول تقوية تعد أهم المقترحات الملائمة للتغلب علي المشكلات التعليمية للمرأة المعيلة، حيث أفاد بذلك ٧٩.٦٪، يلي ذلك علي الترتيب: التوسع في مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار بنسبة ٦٠.٤٪، المساعدة في مواجهة المشكلات الدراسية بنسبة ٤٨.٦٪، وأخيرًا التوعية بالبرامج والمشروعات المقدمة بنسبة ٣٤.٢٪ من إجمالي المبحوثات. هذا يؤكد ارتفاع معدلات الأمية بين النساء المعيلات،فإن غالبية المبحوثات تسعن لتحسين وضعها التعليمي حتي يوفر فرص العمل المناسبة مع مستوي تعليمها، فإن الوضع التعليمي للمرأة المعيلة في أي مجتمع لا ينفصل عن وضعها ودورها الاجتماعي، ومكانتها في الأسرة، والمجتمع.

■ وعن آليات ووسائل التمكين لحل المشكلات التي تعانين منها النساء المعيلات، حيث تبين أن الغالبية العظمي من المبحوثات ترنن أن رفع قيمة المعاش المقدم للسيدات المعيلات تعد أهم آليات ووسائل التمكين لحل المشكلات التي تعانين منها النساء المعيلات، حيث أفادت بذلك نسبة ٩٥.٥٪، يلي ذلك علي الترتيب: إعفاء أبناء السيدات المعيلات من سداد مصروفات الدراسة بنسبة ٩٠٪، قيام الجمعيات الأهلية بتوفير الإعانات والمساعدات الاجتماعية للسيدات المعيلات بنسبة ٧٩.٥٪، تسهيل إجراءات الحصول علي القروض وتخفيض سعر الفائدة بنسبة ٧٤.١٪، توعية المجتمع بأهمية المرأة المعيلة وتعليمها وتأهيلها لمهنة تساعد في الحياة بنسبة ٦٠.٥٪، زيادة فرص المرأة فى الحصول على تسهيلات إئتمانية بنسبة ٥٧.٧٪، قدرة النساء على التعامل اجتماعيا ضد أشكال الاستغلال مثل الأجور الصغيرة بنسبة ٥٠.٥٪،وأخيراً التوسع في إقامة فصول محو الأمية وتشجيع السيدات المعيلات علي الالتحاق بهذه الفصول بنسبة ٤٤.٥٪ من إجمالي عينة الدراسة. هذا يدل علي أن الخدمات والأنشطة التي تقدمها شبكات الضمان الاجتماعي من التضامن الاجتماعي والجمعيات الأهلية ضعيفة، فلابد أخذ الدولة في الاعتبار هذه الفئة من النساء المعيلات لتوفير لهن الإعانات والمساعدات، تسهيل إجراءات الحصول علي القروض، زيادة فرص المرأة فى الحصول علي العمل، إعفاء أبناء السيدات المعيلات من سداد مصروفات،في هذا الإطار التمكين للنساء المعيلات من خلال تنمية قدرات المرأة المعيلة للصول إلي حلول لمشكلاتها الحياتية، تزويد المرأة المعيلة بالمعارف والمعلومات عن الموارد التي تحتاجها والتي تمكنها من تنمية قدراتها الاقتصادية،تفعيل وتنمية قدراتهن الاجتماعية ومساعدتهن علي تحسين شبكة علاقاتهن،تنمية القدرات الحياتي لدي السيدات المعيلات وإحداث تغير في ظروفهن بما يمكنهن من الحصول علي حقوقهن وأداء واجباتهن،تنمية مهارات القيادة لدي النساء والاعتراف بأهمية دورهن الاقتصادي.

تتفق الدراسة الراهنة مع دراسة معوض محمود معوض، في تلك الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية ضعيفة بشكل ملحوظ سواء في الريف أو في الحضر، وذلك على النحو الآتي: توفير قروض لإقامة مشروعات صغيرة، وتوفير فرص عمل مناسبة لطبيعة المرأة المعيلة، بتوفير الإعانات والمساعدات الاجتماعية للسيدات المعيلات،توفير الزى المدرسي للأبناء، توفير الكتب الخارجية للأبناء، والمساهمة في المصروفات الدراسية.

رابعًا: أهم المؤشرات الاجتماعية لتحسين نوعية حياة لدي النساء الُمعيلات:

أن نوعية الحياة تتضمن على مؤشرات اجتماعية موضوعية من أمثلها "الدخل, والتعليم والصحة والفقر وغيرها من المؤشرات التي يمكن أن تؤثر على نوعية حياة الأفراد, وفي الجانب الأخر يوجد المؤشرات الاجتماعية الذاتية لنوعية الحياة أي شعور كل فرد بالحياة التي يعيشها أو مدى الرضا عن الحياة والسعادة والرضا بها.وتصور كل إنسان لنوعية حياته,وهذا ما يوضحه نتائج الدراسة الميدانية:

- أن الغالبية العظمي من المبحوثات ترن الخدمات الاقتصادية من أهم مؤشرات تحسين نوعية حياتهن، حيث أفادت بذلك نسبة ٩٨.٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة، يلي ذلك من الترتيب: الخدمات الاعتماد علي الذات بنسبة ٨٨.٦٪، الخدمات الاندماج المجتمعي بنسبة ٨٠.٩٪، الخدمات الصحية بنسبة ٧٧.٣٪، الخدمات الشعور بالرضا بنسبة ٦٦.٤٪، الخدمات السكن(تحسن مستوي السكن) بنسبة ٦١.٤٪، الخدمات التعليمية بنسبة ٥٦.٤٪، قضاء وقت الفراغ بنسبة ٢١.٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة. هذه النتيجة تؤكد علي ضرورة منح المرأة المزيد من فرص العمل وتدعيم المشاركة السياسية للمرأة وتحسن الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية لها، وتجويد الخدمات الصحية والاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع، العمل علي دعم وتشجيع جمعيات ومنظمات تحقيق الأمن الاجتماعي وحماية المرأة ومنع استغلالها،والعمل علي سرعة دعم المرأة المعيلة وتوفير المناخ التي يعمل علي حفظ كرامتها بالمجتمع.

تتفق النتيجة السابقة مع التحليل الكيفي من خلال جميع المقابلات في تقديم التضامن الاجتماعي العديد من الخدمات، وتتمثل في تقديم المساعدات المالية، بالإضافة إلي السعي للحصول علي الدمج والمساندة الاجتماعية للمرأة، وتدريب المرأة المعيلة علي حرفة معينة، وتقديم مساعدات عينية في المناسبات، كما توفر المشروعات الإنتاجية الصغيرة للمرأة المعيلة. كما تقدم برامج التوعية الصحية للمرأة المعيلة، تقديم مساعدات مؤقتة عند الكوارث، وفاة، ومساعدة المرأة المعيلة علي تحديد مشكلاتها وعلاجها.

تتفق الدراسة الراهنة مع دراسة "Boldaji L T, Foruzan A، ٢٠١١ "[٧٦] في أن الحصول على عمل يؤدي إلى تحسين نوعية حياة ربات الأسرة، سواء للصحة الجسدية، والصحة النفسية، والعلاقات الاجتماعية لها تأثيرات مباشرة على نوعية حياة ربات الأسرة.

(أ) المؤشرات الموضوعية **Objective indicators**:

وتشمل المؤشرات المادية وهي تقيس البيئة التي يعيش فيها النساء الُمعيلات، وتتضمن هذه المؤشرات جوانب متعددة من الحالة الاقتصادية (الدخل، الفقر)، تحسين نوعية التعليم، الرعاية الصحية، خدمات الإسكان، واستثمار وقت الفراغ بشكل مفيد للنساء المعيلات، سوف يتضح ذلك من خلال الدراسة الميدانية:

المؤشرات الاقتصادية Economic indicators :

- الدخل الشهري للأسرة:أسفرت نتائج البحث عن أن غالبية أفراد العينة من الذين يتقاضون دخل شهري من ٥٠٠ – ١٠٠٠جنية ، حيث أفاد بذلك نسبة ٤٧.٨ %، ثم من يتقاضون دخل من ١٠٠٠– ١٥٠٠ بنسبة ٢٩.٥%، ثم الذين يتقاضون أقل من ٥٠٠ جنية بنسبة ١٣.٦٪، وأخيرًا من يتقاضون أكثر من ١٥٠٠ جنية بنسبة ٩.١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة وهذه النسب توضح تدني دخل الأسر وانخفاض المستوي المعيشي لهذه الفئة من النساء الُمعيلات لأسر يجعلن تعانين من ضغوط اقتصادية في ظل هذه الظروف والأوضاع المعيشية الصعبة، وقد يؤدي ضعف هذا الدخل إلي زيادة المشكلات المترتبة علي عدم إشباع تلك الاحتياجات الضرورية.

تتفق النتيجة السابقة مع ما جاء بالتحليل الكيفي من خلال حالات مثيرة الاستبصار، حيث أكدت جميع الحالات أن دخلهم يقل عن (١٠٠٠) جنية شهريًا، حيث تقول الحالة رقم (٧) علي سبيل المثال: " وان الدخل لا يكفي حاجة من الشعل ممكن بيدخل في اليوم (٣٠) جنية اوفرهم".

يتفق البحث الحالي مع نتائج دراسة ريستريبو وآخرون Restrepo et al، ٢٠٠٩ [٧٧] في أن هناك محددات تقف حائلًا أمام النساء المعيلات لأسر تعوقهن من أداء مسئولياتهن بكفاءة، تمثلت فى تدنى المورد المالي – أى دخل الأسرة – وانخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وعدم قدرته على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة.

- مصدر دخل الأسرة: تبين أن عمل الزوجة تعد أهم مصادر **دخل الأسرة**، حيث أفاد بذلك نسبة ٧٠.٩٪، يلي ذلك علي الترتيب: مساعدات جمعيات خيرية بنسبة ٦١.٤٪، معاش الشئون الاجتماعية بنسبة ٤٩.١٪، معاش رب الأسرة بنسبة ٣٠.٩٪، مساعدات من الأهل والأقارب بنسبة ١٥.٩٪، وأخيرًا عمل أحد الأبناء بنسبة ١٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة. هذه النتيجة تؤكد علي دور شبكات الضمان الاجتماعي في مساعدة هذه الفئة من النساء

الُمعيلات لأسر وتقديم الدعم المادي والعيني لهن حتي يستطيعهن إعالة أسرهن والتخفيف من الضغوط الاقتصادية التي يعانين منها.

يتفق البحث الحالي مع ما جاء بالتحليل الكيفي من خلال دراسة الحالات، حيث أكدت جميع الحالات أن مصدر دخل الأسرة من خلال عملها و مساعدات من الجمعيات الخيرية، حيث تقول الحالة رقم (٥) علي سبيل المثال: " اعمل موظفة إدارية بالتأمين الصحي وأن مرتبي هو المصدر الأساسي للإنفاق علي أسرتي وكمان بعض المساعدات من الجمعية ".

- مدي كفاية الدخل الشهري: أسفرت نتائج البحث عن أن الغالبية العظمي من النساء الُمعيلات اللاتي يرون أن الدخل الشهري لأسرهن غير كافي لإشباع الاحتياجات الأساسية لأسرهن، حيث أفادت بذلك نسبة ٥٠.٥٪، بينما أشارت نسبة ٣٥.٩٪ من المبحوثات أن الدخل الشهري لأسرهن غير كافي إلي حد ما، في حين أكدت نسبة ١٣.٦٪ أن الدخل الشهري لأسرهن كافي لإشباع الاحتياجات الأساسية لأسرهن.تفسر هذه النتيجة أن انخفاض مستوي الدخل لدي هذه الأسر ينعكس علي حياتها فيجعلها حياة إجتماعية قاسية يسيطر عليها الفقر والاحتياج لمساعدة الآخرين، وفي مقدمتهم الجمعيات والمنظمات الأهلية لتقديم يد العون والمساعدة لتلك الأسرة وذلك لتحسن نوعية حياتهن.

تتفق النتيجة السابقة مع ما جاء بالتحليل الكيفي من خلال جميع حالات، حيث أكدت الحالات أن دخلهن لا يكفي الاحتياجات الضرورية لهن، حيث أكدت ذلك الحالة رقم (٣) علي سبيل المثال:" بخد معاش الشئون وهو معاش قليل مش بيكفي علاجي ومعيشتي.

تتفق الدراسة الراهنة مع دراسة " رجاء محمد عبد الودود" في عدم كفاية الدخل قبل تنفيذ المشروعات الاقتصادية، كما تواجه المرأة الُمعيلة صعوبات في توفير متطلبات لمعيشة وأن دخلها لا يكفي الاحتياجات الأساسية.

- كما أكدت نتائج البحث أن الغالبية العظمي من المبحوثات ترن أن هناك علاقة بين **الفقر** وإعالة المرأة لأسرهن، حيث أفادت بذلك نسبة ٨٧.٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة، حيث أن الفقر باعتباره محورًا أساسيًا إلي أن تأنيث الفقر يعني عدم تكافؤ الفرص في التعليم والعمالة، ويعني إتاحة فرص أقل للمرأة، كما أن من شأن الفقر أنه يعمق الفجوات بين الجنسين، فإن المرأة هي تكون غالبًا أشد تضررًا، نظرًا لافتقار النساء الفقيرات إلي المهارات اللازمة للتعامل مع السوق وذلك في إطار ضعف وهشاشة أوضاعهن الاجتماعية ولاقتصادية وافتقارهن إلي قدرات التي تمكنهم من تحسين أحوالهن المعيشية.

تتفق البحث الحالي مع دراسة كوون، إم آند كيم، إتش Kwon, M & Kim, H، ٢٠٢٠ [٧٨] ، في أن الفقر الاجتماعي والاقتصادي يؤدي إلى تفاقم التوتر الاجتماعي، والرفاه النفسي الذي تتصوره الأسر المعيشية هو أمر معقد يتجاوز الفقر الاقتصادي والعبء على المعالين.

- أسفرت نتائج البحث عن أن الغالبية العظمي من المبحوثات ترن أن الدخل يكفي لإشباع احتياجات من السلع الضرورية تعد **أهم المؤشرات الاقتصادية لتحسين نوعية حياة لدي النساء المعيلات**، حيث أفاد بذلك نسبة ٨٤.٨٪ من إجمالي المبحوثات، يلي ذلك علي الترتيب: ساهم المشروع في توفير دخل ثابت للأسرة بنسبة ٧١.٤٪، توفير فرصة عمل مناسبة للنساء الُمعيلات بنسبة ٦٣.١٪، اكتساب النساء المعيلات مهارات لزيادة دخل الأسرة بنسبة ٤٧.٩٪، مساهمة المشروع في سداد ديون الأسرة بنسبة ٣٧.٣٪، اكتساب المهارة في تسويق المنتجات بنسبة ٢٨.٦٪، وأخري تذكر تتمثل ساهمت برامج التدريب في زيادة قدرة النساء المعيلات علي إدارة المشروع الصغير، وذلك بنسبة ٦.٥٪ من إجمالي المبحوثات.

تفسر هذه النتيجة أن أكثر الفئات التي تعاني من ظاهرة الفقر هي النساء الُمعيلات، ويرجع هذا بسبب الركود الاقتصادي ومواقف أصحاب العمل من عمل المرأة، كما لا تتوافر لهن فرص التدريب المهني التي تؤهلهم للعمل بكفاءة، لذلك يأتي هنا دور شبكات الضامن الاجتماعي لمساعدة النساء المعيلات، حيث تسعي إلي زيادة فرص تدريب المرأة المعيلة، جذب القطاع الخاص ورجال الأعمال للاشتراك في العضوية والمساهمة بالتمويل وبذلك تضمن الجمعيات الأهلية زيادة تمويلها، وتوفير فرص عمل مناسبة للمرأة المعيلة ولمن تعولهم من الذكور والإناث إذا كانوا في سن يسمح لهم بالعمل، بالإضافة إلي المساعدات المادية لكل امرأة تعول وذلك من خلال حصولها علي دخل شهري ثابت يضمن لها ولأسرتها الاستقرار، مناشدة الجهات المعنية بقضايا المرأة بتوفير عمل لتحسين الوضع الاقتصادي للنساء الُمعيلات، والاهتمام بمعالجة ظاهرة الفقر والحد منها وتقليص معدلاتها بالتركيز علي السياسات والبرامج الاقتصادية التي استهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتوفير الفرص الكافية لإشباع احتياجاتهم الأساسية من خلال توفير فرص عمل للفقراء العاطلين، ومساعدة الجهات المختصة في التعرف علي احتياجات الفقراء من الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية والاجتماعية، بالإضافة تدريب المرأة وفقًا لاحتياجات سوق العمل، ودعم المشاريع الصغيرة المنتجة في القري والمدن من خلال المؤسسات العامة والخاصة.

تتفق النتيجة السابقة مع التحليل الكيفي من خلال المقابلات، حيث أكدت المقابلة رقم (٣) أن الخدمات الاقتصادية تتمثل في توفير فرصة عمل مناسبة لهن، اكتسابهن مهارات لزيادة دخل الأسرة، مساهمة الجمعيات الأهلية في سداد ديون الأسرة، اكتساب المرأة المعيلة المهارة في تسويق منتجاتها.

تتفق النتيجة السابقة مع دراسة" لبني وآخرون Lebni, J. Y et al ، ٢٠٢٠ " في تحسين النساء المعيلات حياتهن من خلال التدريب ومساعدتهم على التكيف مع الأدوار الجديدة والمتعددة الأوجه، وتوفير المزيد من الدعم الاقتصادي ومساعدتهم على رفع مكانتهم الاجتماعية.

كما تتفق الدراسة الراهنة مع ما يذهب إليه مدخل القدرات البشرية[٧٩] في الاهتمام بالقدرات الإنسانية وتحسينها علي اعتبار أن ذلك سينعكس علي التنمية البشرية والتي تؤدي لتنمية متكاملة ولنوعية حياة راقية , ويتم ذلك من خلال تحسين وتوظيف قدرات الأفراد (النساء الُمعيلات) والتي تتمثل في القدر علي البحث عن فرص أفضل للعمل .

- **المؤشرات التعليمية Educational indicators** :

يعتبر التعليم من العوامل الهامة التي يمكن أن تعكس نوعية حياة الأفراد, كما للتعليم دوره الاجتماعي, وأثاره على البيئة بجميع مكوناتها المادية والثقافية، فيما يلي كشفت نتائج الدراسة الميدانية:

- أن الغالبية العظمي من المبحوثات من الأميات، حيث بلغت نسبتهن ٤٧.٧٪ من إجمالي أفراد العينة، ومن ثم يقع عليهن عبئًا إضافيًا مرتبط بالجهل إلي جانب العبء الاقتصادي المرتبط بالفقر، كما أن النساء الُمعيلات معظمهن من الأميات مما يقلل من فرص حصولهن علي عمل بالقطاع الحكومي أو القطاع العام، ومن ثم لا يتبقي لديهن سوي العمل في أعمال هامشية، يليها من تقرأن وتكتبن بنسبة ٢٧.٣٪، ثم يليها الحاصلات علي مؤهل متوسط بنسبة ١٥.٩٪، يليها الحاصلات علي مؤهلات فوق المتوسط بنسبة ٥.٥٪ ، وأخيرًا الحاصلات علي مؤهل جامعي بنسبة ٣.٦٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة. تشير هذه النتيجة إلى تدني المستوى التعليمي للمرأة العائلة مما يلقي عليها عبئًا إضافيًا يرتبط بالجهل إلى جانب العبء الاقتصادي المتمثل في الفقر وبالتالي ترتفع نسبة أبناء العائلات لأسر الأميين.

تتفق النتيجة السابقة مع ما جاء به التحليل الكيفي من خلال دراسة الحالات رقم(١،٢، ٣، ٦) أن أكثر حالات الدراسة من الأميات.

يتفق البحث الحالي مع نتائج دراسة أحمد مجدي حجازي، خليل عبد المقصود، ٢٠٠٥ في أن الأمية هي السمة الغالبية للنساء المعيلات لأسر، بينما تختلف "دراسة صولي Solhi ,M، ٢٠١٦" التي أكدت أن معظم النساء المشاركات كربات للأسر في منتصف العمر مع التعليم الثانوي.

- كما تبين من نتائج الدراسة أن حرص علي تعليم الأطفال داخل الأسرة يعد أهم **المؤشرات التعليمية لتحسين نوعية حياة النساء المعيلات**، حيث أفاد بذلك نسبة ٨٨.٧٪ من إجمالي المبحوثات، يلي ذلك علي الترتيب: متابعة أفراد الأسرة في مراحل التعليم المختلفة بنسبة ٧٩.٨٪، الإلمام بالقراءة والكتابة بنسبة ٧٤.٢٪، الإلمام باحتياجات أبنائي التعليمية بنسبة ٧١.٠٪، تناسب برنامج محو الأمية مع قدراتهن العقلية بنسبة ٦٣.٧٪ المساعدة في التعليم علي الحوار والمناقشة بنسبة ٥٢.٤٪، **هذه النتائج تؤكد** أن الخدمات التعليمية المقدمة للمرأة المعيلة تسهم بالقدر المناسب في تحسين نوعية حياتها من الناحية التعليمية،ولابد من تنسيق جهود الجمعيات مع المؤسسات الرسمية للقضاء علي الأمية بين النساء و الفتيات،فضلًا عن أهمية النساء المعيلات في تعليم أبنائهن لتغير المكانة الاجتماعية والترقي في السلم الاجتماعي, والحصول على الوظيفة ذات العائد المناسب، وذلك لتحسين فرص الحياة , لما للتعليم من فائدة على مستقبلهم وأنه يوفر لهم حياة كريمة. وليس فقط على حياة الأبناء وإنما على المجتمع بأثرة , مما يحققه التعليم من تقدم وازدهار على حياة الأبناء وبالتالي على نوعية حياتهم، ويكسبون الكثير من عناصر البيئة الخلقية من اشتراكهم في حياة الجماعة, ومساهمتهم في الأعمال التي تجري في الأسرة وفي البيئة المباشرة لتوفير ضروريات الحياة.

تتفق النتيجة السابقة مع ما جاء بالتحليل الكيفي من خلال المقابلات، حيث تقول المقابلة رقم (٣) أن تقدم الخدمات التعليمية من خلال تنفيذ ندوات دينية وثقافية،وتقديم مستلزمات وأدوات دراسية لأبناء امرأة المعيلة، توفير دار حضانة بأجر رمزي لأبناء المرأة المعيلة، متابعة أفراد الأسرة المرأة المعيلة في مراحل التعليم المختلفة، توفير برنامج محو الأمية تتناسب مع قدراتهن العقلية، اكتساب المرأة المعيلة العديد من الاتجاهات الايجابية نحو التعليم.

■ المؤشرات الصحية Health indicators :

تري "منظمة الأمم المتحدة " أن الأمن الصحي يمثل أهم المحددات الموضوعية لنوعية الحياة، حيث أكدت علي التعامل مع الصحة كحالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً, لا مجرد انعدام المرض أو العجز [٨٠]، هذا ما يوضحه الدراسة الميدانية:

- أظهرت نتائج البحث ارتفاع نسبة النساء المعيلات لأسر من عينة الدراسة واللاتي حالتهن الصحية متوسطة وتعانين من أحد الأمراض بنسبة ٤٤.٥٪ من إجمالي العينة، بينما أوضحت نسبة ٣٤.١٪ أن حالتهن الصحية جيدة و لا يعانين من أحد الأمراض، في حين أكدت نسبة ٢١.٤٪ أن حالتهن الصحية ضعيفة وتعانين من الأمراض. هذه النتيجة تشير إلي عدم وعي هذه الفئة من النساء المعيلات بحقوقهن الصحية، بالإضافة إلي ضعف مستوي التغذية الصحية لهذه الفئة من النساء المعيلات نتيجة الفقر وانخفاض المستوي المعيشي لهن، وقد يرجع تدني الأوضاع الصحية لدي فئة النساء المعيلات لأسر إلي العبء النفسي والمادي والجسماني الواقع عليهن بسبب تحملهن لأعباء إعالة الأسرة بمفردهن والذي ينعكس سلبًا علي حالتهن الصحية.

تتفق النتيجة السابقة مع ما جاء التحليل الكيفي، حيث أكدت جميع الحالات من النساء المعيلات أن حالتهن الصحية متوسطة وتعانين من أحد الأمراض،حيث تقول الحالة رقم (٢)علي سبيل المثال " أعاني من اللأم في العظام وماعدتش بقدر أقف علي رجلي كويس وضهري دايما بيوجعني وبخد له علاج ".

يتفق البحث الحالي مع نتائج دراسة "إيناس محمد غزال، ٢٠١٥ "، دراسة" ريستريبو وآخرون Restrepo et al، ٢٠٠٩ " في انخفاض الحالة الصحية وسوء التغذية، فضلا عن ارتفاع نسبة النساء اللاتي يعانين من مرض أو أكثر مثل السكر والضغط والقلب وغيرها، وذلك نتيجة الإجهاد في العمل أكثر من اللازم.

- كشفت نتائج البحث أن الاهتمام بتحسين نوعية الغذاء أفراد أسرتي يعد **أهم مؤشرات الصحية لتحسين نوعية حياتهن**، حيث أفاد بذلك نسبة ٨٥.٩٪ من إجمالي المبحوثات، يلي ذلك علي الترتيب: استطاعة إجراء بعض الإسعافات الأولية بنسبة ٧٤.٧٪، اكتساب عادات صحية جديدة بنسبة ٥٩.٤٪، ساهم المشروع في نشر الثقافة الصحية بنسبة ٣٧.١٪، حرص علي حضور الندوات الصحية بنسبة ١٤.١٪ ، أخري تذكر تتمثل في عدم استخدام أدوات

الآخرين تجنبًا للعدوى، الاهتمام بإجراء الكشف الدوري للاطمئنان علي أفراد الأسرة بنسبة ٧٠٦٪ من إجمالي المبحوثات. ومن هنا يظهر دور شبكات التضامن الاجتماعي في المجال الصحي من خلال توفير الخدمات الصحية خاصة خدمة الطوارئ وذلك لتخفيض نسب وفيات النساء والأطفال، والمساهمة في تعزيز دور مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تقوم بدور خط الدفاع الأول لصحة الأسرة، والمشاركة في التوعية والتثقيف الصحي، توفير فرصة الكشف الدوري بالمجان للمرأة المعيلة وأسرتها .، وتوفير الأطباء في كافة التخصصات داخلها، وتخفيض سعر الكشف وتكاليف العلاج للمرأة المعيلة وأسرتها، وتوفير القوافل العلاجية.

تتفق النتيجة السابقة مع ما جاء بالتحليل الكيفي من خلال المقابلات، حيث أكدت المقابلة (٤) أن الدعم الصحي متمثل في توفير الكشف والتحاليل والأشعة والعلاج للنساء المعيلات وأبنائهن في المستشفي التابعة لتلك الجمعيات مجانًا، وهذا إلي جانب إمكانية تحويل بعض الحالات لإجراء عمليات جراحية لدي بعض الأطباء وعمل قوافل طبية في تخصصات عديدة وذلك نظرًا لارتفاع نفقات العلاج وخدمات الرعاية الصحية.

في ضوء ما سبق، أكدت مسلمات "نظرية الجودة الاجتماعية" أن يحصل الأفراد على الأمن الاجتماعي الاقتصادي أيا كان مصدره سواء من عمل أو أمن اجتماعي أو رعاية صحية أو مصادر أخرى , وذلك لضمان مستويات المعيشة اللائقة والحصول على الموارد اللازمة من:الدخل والتعليم والرعاية صحية والخدمات الاجتماعية والبيئة والصحة العامة والسلامة الشخصية وغيرها.

المؤشرات السكنية Housing Indicators:

- نوع السكن: أوضحت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمي من النساء الُمعيلات يقمن في سكن إيجار، حيث أفاد بذلك نسبة ٨٤٠١٪ من إجمالي المبحوثات، هذا يرجع أن الفئة من النساء الُمعيلات لأسر تعاني من عدة مشكلات الخاصة بهن تتمثل في مشكلة عدم توافر سكن الملائم لها أو بدائل السكنية، في حين أكدت نسبة ١٠٠٩٪ بأنهن يقمن في سكن عائلي مشترك، هذا يوجد في الريف لأن التقاليد الريفية تظهر فيها التماسك الأسري العائلي ورغبة الأسرة في زواج أبنائها معها في نفس المنزل كنوع من الحفاظ علي كيان الأسرة الكبيرة، بينما أشارت نسبة ٥٪ من النساء الُمعيلات بأنهن يقمن في مسكن ملك.

تتفق النتيجة السابقة مع ما جاء بالتحليل الكيفي من خلال جميع الحالات، حيث أكدت جميع الحالات بأنهن يسكنون بمسكن بالإيجار، حيث أكدت ذلك الحالة رقم (٥) علي سبيل المثال: " انتقلنا لشقة إيجار ونتيجة عدم انتظام جوزي في شغله".

تتفق الدراسة الراهنة مع "دراسة "سميرة إبراهيم الدسوقي، ٢٠١١ "في أن أكثر من نصف المستفيدات ممن يقمن في شقة إيجار، بينما تختلف مع "دراسة رجاء محمد عبد الودود " في أن غالبية أسر هؤلاء المبحوثات يعشن في سكن ملك، حيث إن تلك المساكن ملك لأزواجهن.

- تبين من نتائج البحث أن توصيل كل المرافق للمنزل تعد من **أهم مؤشرات لتحسين المستوي السكني للنساء الُمعيلات،** حيث أفاد بذلك نسبة ٧٠.٤٪ من المبحوثات، يلي ذلك علي الترتيب: شراء بعض الأجهزة المنزلية بنسبة ٥٧.٨٪، تجديد السكن بعد قيام المرأة المعيلة بالمشروع بنسبة ٣٧.٨٪، استأجر المرأة المعيلة منزل جديد أكثر اتساعًا بنسبة ٢٧.٤٪، توضح هذه النتيجة المؤشرات الموضوعية التي تقوم علي أنه كلما ارتفعت معدلات الإسكان والرعاية الصحية ارتفعت بالتالي مستويات المعيشة وتحسنت نوعية حياة الأفراد.
- وبحساب قيمة اختبار الدالة كا٢ وجد أنها تساوى (٧٨.٩٨٤) وبالبحث عنها تحت درجة الحرية (٦) كانت قيمة الدلالة = ٠.٠٠٠ أصغر من ٠،٠٥ في الجداول الإحصائية، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين نوعية الحياة الاقتصادية والمؤشرات السكنية للنساء المعيلات.
- **مؤشر استثمار وقت الفراغ Leisure time investment Indicator**:

تبين من نتائج الدراسة إلي أن استمتاع بقضاء وقت الفراغ مع الأهل والأسرة يعد **أهم مؤشرات استثمار وقت الفراغ لتحسن نوعية حياة النساء المعيلات،** حيث أفاد بذلك نسبة ٦٥.٢٪ من إجمالي المبحوثات، يلي ذلك علي الترتيب: الحرص علي وجود حوار بينها وبين الأبناء في وقت الفراغ بنسبة ٤٥.٩٪، والحرص علي التمتع بجزء من الراحة حتي تستطيع مواصلة ما تقوم به مهام بنسبة ٤٢.٩٪، استغلال وقت الفراغ في توسيع العلاقة بالآخرين، ٣٩.٤٪، الخروج في نزهات خلوية مع أسرتها والجيران بنسبة ٢٨.٦٪، استغلال وقت الفراغ في ممارسة بعض الهوايات بنسبة ٢١.٤٪، وأخيرًا حرص النساء المعيلات علي الذهاب إلي المصايف بنسبة ٩.٨٪ منم إجمالي المبحوثات. هذا يعكس حاجة النساء المعيلات في مجتمع البحث إلي الاهتمام بشغل وقت فراغهن بشكل جيد حتي تمكنها من الخروج من الاضطرابات الاجتماعية أو الاقتصادية و النفسية التي تعاني منها النساء المعيلات.

(ب) المؤشرات الذاتية Subjective indicators :

هي المؤشرات التي تصف كيفية إدراك النساء الُمعيلات وتقييمهن للظروف المحيطة بهن ، سواء في ذلك تقييم لحياتهن ككل أو لمجالات معينة ؛ وتشمل الاندماج المجتمعي، والاعتماد علي الذات، والشعور بالرضا لدي النساء الُمعيلات، سوف يتضح ذلك من خلال الدراسة الميدانية:

■ مؤشرات الاندماج المجتمعي Indicators of societal integration:

أن تحسين العلاقات الاجتماعية والدعم الاجتماعي يؤثران بقوة في نوعية الحياة, بالتركيز على المشاعر الايجابية , حيث يبدو أن الشعور بالوحدة هو أكبر أعداء السعادة , وهو يفسر درجة الرضا عن الحياة؛ وهذا ما يوضحه الدراسة الميدانية:

- أن الغالبية العظمي من المبحوثات ترن أن تتعاون مع أهالي الحي لحل المشكلات الموجودة به تعد أهم مؤشرات الاندماج المجتمعي لتحسين نوعية حياة، حيث أفاد بذلك نسبة ٧٨.١٪، يلي ذلك علي الترتيب: استطاعة التعامل مع الآخرين بشكل أفضل بنسبة ٦٨.٠٪، معرفة المؤسسات التي تقدم خدماتها للمرأة بنسبة ٦٤.٠٪، مشاركة الأخرين في المناسبات المختلفة بنسبة ٥٥.١٪، متابعة كل ما يحدث في مجتمعي بنسبة ٤٦.١٪، زيادة استعداد المرأة المعيلة لمشاركة في الأعمال التطوعية بنسبة ١٩.٧٪.

تتفق النتيجة السابقة مع ما ذهبت إليه" نظرية الجودة الاجتماعية" على أهمية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل المجتمع النابعة من كونهم كائنات اجتماعية, كما تؤكد على أهمية العلاقة المتبادلة بين الأسر والجماعات والمجتمعات المحلية وبين الأنظمة والمؤسسات والمنظمات. كما أكدت النظرية علي إن المجتمع الذي تضعف فيه فرص الاندماج الاجتماعي لا يملك الموارد اللازمة لتحقيق الرفاهية والجودة الاجتماعية.

■ مؤشرات الاعتماد علي الذات Self–reliance indicators :

- تبين أن الغالبية العظمي من المبحوثات ترن الحكمة العقلية في مواجهة مشكلاتهن تعد أهم مؤشرات الاعتماد علي الذات لتحسين نوعية حياة، حيث أفاد بذلك نسبة ٩٦.٤٪ من إجمالي المبحوثات، يلي ذلك علي الترتيب: توجه الأسرة إلي كيفية التعامل مع المشكلات بنسبة ٧٠.٣٪، زيادة الثقة بالنفس ٦٣.١٪، الاعتماد علي النفس في تلبية احتياجات الأسرة بنسبة ٥٣.٣٪، استطاعة اتخاذ قرارات سليمة بنسبة ٤٧.٧٪ من إجمالي المبحوثات. تفسر هذه النتيجة أن حاجات النساء المعيلات لتطوير واحترام ذاتها وتحقيقها للنجاح ومكانتها بالمجتمع تتمثل في تقدير الذات هو اتجاهها نحو ذاتها ونحو الأخرين لها سواء كان هذا الاتجاه إيجابي أم

سلبي مما يجعلها تشعر بالرضا التام عن نفسها، وذلك النساء المعيلات عندما تتاح لهن التعبير عن أفكارهن واحتياجاتهن بالإضافة إلي المطالبة بحقوقهن المشروعة وإشباع حاجاتهن النفسية والاجتماعي التي إن أشعبت حققت لهن الاستقرار والأمن والأمان والتخلص من مشاعرهن السلبية اتجاه أنفسهن واتجاه الآخرين.

تتفق الدراسة الراهنة مع ما ذهب إليه مدخل التنمية البشرية [٨١] في أن البشر(النساء الُمعيلات) الثروة الحقيقية للأمة وأهداف التنمية لتحسين العلاقات وبناء وتوجيه المصادر والموارد الاقتصادية، وتنمية رأس المال الاجتماعي في المجتمع، وتحسين الظروف البيئية والصحية ومستوي التعليم، والحقوق الإنسانية للاعتماد علي الذات.

■ مؤشرات الشعور بالرضا Indicators of feeling satisfied:

الشعور بالرضا عن الحياة Life Satisfaction هو أحد أنواع مفاهيم جودة الحياة Quality of Life كما ركزت آنذاك على الحقوق الفردية والحرية الشخصية، واستمر هذا المفهوم في الانتشار إلى أن شمل عناصر أخرى يمكن من خلالها التعرف على الرضا عن الحياة مثل تقبل الذات والتفاؤل[٨٢] ١-. هذا ما يوضحه النتائج فيما يلي:

- أن الغالبية العظمي من المبحوثات ترن أن علاقاتهن جيدة مع الأسرة والأصدقاء تعد أهم مؤشرات الشعور بالرضا لتحسين نوعية حياة المرأة المعيلة، حيث أفاد بذلك نسبة ٨٨.٤٪ من إجمالي المبحوثات، يلي ذلك علي الترتيب: شعورهن بالرضا عن النفس بنسبة ٦٥.١٪، شعورهن بالاستقرار الاجتماعي بنسبة ٥٦.٣٪، تمتعهن بالحالة النفسية الجيدة بنسبة ٥٠٪، وشعورهن بالرضا عن المستوي المعيشي بنسبة ٣٨.٤٪، أخري تذكر تتمثل في التمتع بحياة مستقرة، الشعور بتقدير الآخرين، وذلك بنسبة ١٢.٣٪ من إجمالي المبحوثات. هذا يدل علاقاتهن جيدة مع الأسرة والأصدقاء، شعورهن بالرضا عن النفس كأسلوب لمواجهة الضغوط، بينما أن الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها شبكات التضامن الاجتماعي يرضن النساء المعيلات لأنها تلبي احتياجاتهن الأساسية.

هذا يعبر عن المؤشرات الذاتية لنوعية الحياة النساء المعيلات من حجم استفادة النساء المعيلات من الخدمات التي تقدمها الدولة، وما هو قدر الإشباع الذي يحقق للأفراد من خلال هذه الخدمات والمتغيرات كما تمثل درجة رضا الأفراد عن ذلك، كما يمثل مدي الإشباع الذي يتحقق

للمرأة المعيلة من حياتها في ظل واقع اجتماعي معين، ويكون ذلك من خلال تقييمهم وإدراكهم لهذا الواقع، كما ينعكس في مستويات رضاهن أو سعادتهن بجوانب هذا الواقع الاجتماعي باعتباره يشكل مكونات نوعية حياتهن.

في هذا الصدد، أكد "بولينغ"Bowling " أن المؤشرات الذاتية هي أكثر أهمية في تحديد جودة الحياة من المؤشرات الموضوعية, فالجوانب الاجتماعية الدالة على الترابط الاجتماعي والقيم الاجتماعية والمعتقدات الدالة على السلوك الاجتماعي وغيرها من المتغيرات النفسية هي العوامل التنبئوية لجودة الحياة عند الأفراد, وبالنسبة للنساء, فقد أشار "رايف" Ryff إلى أن الظروف البيئية المناسبة والعلاقات الاجتماعية الجيدة هي التي تمنحهن القدرة على الإحساس بجودة الحياة(٨٣).

تتفق النتيجة السابقة مع تحليل الكيفي لحالات مثيرة للاستبصار، حيث أكدت الحالات رقم (٤،٦،٧) علاقاتهن جيدة مع الأسرة والجيران، حيث تقول الحال (٤) علي سبيل المثال: " أنهم متزوجين جمعيًا وهم بيحاولوا يساعدوني وهما كتر خيرهم بيجوبولي المواسم "، حيث تقول الحالة رقم (٦): " جيراني في السكن ناس طيبين وعلاقتي بيهم كويسة ".

بينما تختلف الدراسة الراهنة مع نتائج "دراسة سابينا فايز Rashid ,S. F "، ٢٠٠٧ (٨٤)،في افتقار المرأة المعيلة إلى الرضا النفسى نتيجة قيامها بوظائف تشعرهن بالخجل كوظائف المستخدمات والمراسلات وحارسات الأمن.

تتفق الدراسة الراهنة مع ما تذهب إليه " نظرية الحاجات الإنسانية " في أن سعادة ورضا الفرد تتوقف علي مستوي إشباعه للحاجات، كلما تدهور مستوي الإشباع تدهورت الصحة النفسية للفرد. و قسم " ماسلو Maslow " درجة الشعور بالرضا الحياتي للأفراد في ضوء إشباع هرم الحاجات إلي أربعة حاجات أساسية هي: الحاجات الأولية، الحاجات الاجتماعية، الحاجات الذاتية، الحاجات التي تحقق احترام الذات. وتحدد نوعية الحياة في ضوء هذا الهرم من خلال المحكات التالية: (الشعور بالأمان، الشعور المتبادل بالإحساس بين الأفراد، الشعور بتكوين صداقات حميمة، الشعور باحترام الذات شعور الفرد بمكانته، الشعور باستقلالية التفكير والأفعال، شعور الفرد بقدرته علي تحقيق انجازات).

■ وبحساب قيمة اختبار الدالة كا٢ وجد أنها تساوى (٥٤.٣١٢) وبالبحث عنها تحت درجة الحرية (٦) كانت قيمة الدلالة = ٠.٠٠٠ أصغر من ٠،٠٥ في الجداول الإحصائية، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين مؤشرات الاندماج المجتمعي و مؤشرات الشعور بالرضا.

خامسًا: أهم مقترحات تفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياة لدي النساء الُمعيلات:

■ وعن معوقات الاستفادة النساء الُمعيلات من خدمات شبكات الأمان الاجتماعي، حيث تبين أن الغالبية العظمي من المبحوثات ترن عدم استمرارية المتابعة والتوجيه من قبل المسئولين تعد أهم معوقات الاستفادة من خدمات شبكات الضمان الاجتماعي، حيث أفات بذلك نسبة ٨٨.٢٪ من إجمالي المبحوثات، يلي ذلك علي الترتيب: كثرة الضمانات اللازمة للاقتراض بنسبة ٧٨.٢٪، انخفاض قيمة القرض وصعوبة سداده بنسبة ٧٤.١٪، صعوبة إجراءات الحصول علي الخدمات والمشروعات بنسبة ٦٦.٨٪، تعقد الإجراءات المطلوبة لاستحقاق معاش الضمان الاجتماعي بنسبة ٦١.٤٪، عدم وجود تنسيق والتعاون بين الجهات التي تقدم الخدمات بنسبة ٥٦.٨٪، عدم استمرارية فصول محو الأمية بنسبة ٥١.٨٪، وأخري تذكر تتمثل في عدم إشباع الخدمات المقدمة لحاجاتهن، عدم وجود معارض دائمة لتسويق المنتجات، صعوبة الاشتراك في المعارض المحلية، ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، ارتفاع قيمة الفائدة علي القرض، عدم توافر المعلومات الكافية من الأسواق المختلفة، وضعف علاقات الارتباط مع المصانع، وعدم المعرفة بالبرامج والمشروعات، ذلك بنسبة ١٤.٥٪ من إجمالي المبحوثات.

تختلف النتيجة السابقة مع التحليل الكيفي من خلال المقابلات، حيث أكدت المقابلة (٥) نقص التمويل اللازم لمساعدة النساء المعيلات خاصة مع عدم الحصول علي إعانة من الجهات الحكومية المختصة، كما توجد بعض المعوقات الإدارية والقانونية المتعلقة نقص أعداد الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات، ونقص أعداد المتطوعين، عدم جدية بعض النساء المعيلات في تنفيذ مشروعات القروض التي حصلن عليه ومعاينتهن في تسويق منتجات هذه المشروعات.

يتفق البحث الحالي مع "دراسة أحمد عبد المطلب رضوان، ٢٠١٩ " علي وجود معوقات تعوق إشباع احتياجات المرأة الفقيرة من خلال ما تقدمه الجمعية منها: قلة الوعي بالبرامج والمشروعات وعدم إشباع الخدمات المقدمة لاحتياجات المرأة، وصعوبة أقساط القروض، عدم

التدريب المستمر للقائمين علي الخدمات. كما أكدت " دراسة معوض محمود معوض، ٢٠١٥ " أن هناك تنوع كبير ما بين معوقات تمويلية وإدارية واجتماعية وبيئية وتعليمية ومعوقات قد ترجع للجمعيات وللعاملين بها، ومعوقات قد ترجع للمرأة المعيلة نفسها.

■ وعن أهم المقترحات لتفعيل دور شبكات الضمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياة النساء المعيلات، كشفت نتائج البحث عن أن الغالبية العظمي من المبحوثات ترن تطوير المشروعات للتناسب مع احتياجاتهن تعد أهم المقترحات لتفعيل دور شبكات الضمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياتهن، حيث أفات بذلك نسبة ٩٧.٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة، يلي ذلك علي الترتيب: الاهتمام ببرامج التثقيف الصحي بنسبة ٨٩.٥٪، الاهتمام بالتقويم المستمر للخدمات والمشروعات بنسبة ٨٣.٦٪، المتابعة المستمرة من قبل المسئولين علي الخدمات بأنواعها بنسبة ٧٠.٠٪، تنوع المشروعات التي تشارك فيها بنسبة ٦١.٨٪، تسهيل إجراءات الحصول علي الخدمات بنسبة ٥١.٤٪، زيادة قيمة القرض بنسبة ٤٣.٢٪،الاهتمام بالوعي الثقافي والتعليمي بنسبة ٣٤.٨٪. هذا يشير إلي ضرورة الاهتمام بتلك المقترحات وأخذها في الاعتبار عند التخطيط لمواجهة ظاهرة الفقر بصفة عامة وظاهرة انتشار الفقر بين النساء الُمعيلات بالمجتمع بصفة خاصة، حتي تمكن المرأة اقتصاديا من زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة، وزيادة وتحسين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل، وزيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات .

تتفق النتيجة السابقة مع التحليل الكيفي، حيث أكدت المقابلة رقم (١) ضرورة تسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لمساعدة النساء المعيلات، وزيادة موارد تمويل الجمعيات، والحصول علي دعم حكومي لتنفيذ برامج وخدمات الجمعيات الأهلية، وتنمية قدرة الجمعية علي جذب رجال الأعمال للانضمام لعضوية الجمعية لزيادة مواردها، وزيادة أعداد المتطوعين للعمل بالجمعية، مع توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة، إمداد الجمعيات الأهلية بالخبراء والمتخصصين في مجال الرعاية الاجتماعية خاصة في مجال المرأة الُمعيلة.

تتفق هذه النتيجة فيما ذهبت إليه نظرية الجودة الاجتماعية، حيث أكدت إن المجتمع المتماسك اجتماعيا هو الذي يدعم المواطنين لتمكينهم من كسب السيطرة على الموارد الاجتماعية الاقتصادية الضرورية لضمان الأمن.

تتفق الدراسة الراهنة مع "دراسة نسمه عبد العزيز بدوى، ٢٠١٨" [٨٥] في أن أهم المقترحات لتفعيل دور الوحدات الإجتماعية فى تحسين نوعية حياة المرأة المعيلة من خلال رفع مستوى القروض المالية والعينية مع وجود بعض الإسهامات المالية التى لا ترد للمرأة الُمعيلة، تحسين نوعية حياة المرأة المعيلة اجتماعيًا، والحصول على رعاية صحية جيدة للمرأة الُمعيلة إحداث تغيير ملموس فى المستوى التعليمي للمرأة الُمعيلة.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن الخروج ببعض التوصيات وذلك على النحو الآتي:

- وضع البرامج التي تساعد علي تلبية الاحتياجات الأساسية لأسر النساء المعيلات من قبل الأخصائيين الاجتماعيين مع دعوة المتخصصين الأكاديميين لمساعدتهن في ذلك.
- تبسيط إجراءات الحصول علي الخدمة أو المساعدة للنساء الُمعيلات من المؤسسات الخيرية،وضع برامج إقراض هادفة للحصول علي قروض صغيرة وبشروط ميسرة، وخاصة للنساء المعيلات لأسر، وذلك لتمكينهن من المشاركة في العملية الإنتاجية، وضمان حصولهن علي حقوقهن والتأكيد من عدم استغلالهن بشتي الطرق ومختلف الوسائل.
- تعاون مختلف الجهات المعنية بقضايا المرأة (الحكومية والأهلية) لتوفير فرص عمل لها وتدعيمها في النشاط الاقتصادي من خلال وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة القوي العاملة، الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- صرف معاش خاص ببطالة المرأة الُمعيلة غير العاملة، وكذلك التي تعمل بالقطاع غير الرسمي، وتوجيه أهداف برامج مكافحة الفقر نحو السيدات الُمعيلات وبخاصة في الريف.
- العمل علي زيادة حجم مساعدات الضمان الاجتماعي التي تقدم لأسر النساء المعيلات مع الوضع في الاعتبار البيانات التي تدل علي تدني مستوي الدخل وسوء السكن مقارنة بالاحتياجات الأساسية.
- تطوير مراكز التدريب المهني لاكتساب المهارات اللازمة للمرأة الُمعيلة التي تعمل في القطاع غير الرسمي، مع العمل علي إعداد برامج التدريب التي تمكن المرأة من دخول سوق العمل.

- العمل علي زيادة درجة الوعي الصحي والبيئي وتحسين مستوي الخدمات الصحية المقدمة للنساء المعيلات لأسر من خلال وزارة الصحة والسكان، المجلس القوي للأمومة والطفولة والمجلس القومي للمرأة، والجمعيات الأهلية.

الهوامش:

[١] – ناهد رمزي، دراسة عن أوضاع المرأة واحتياجاتها، بحث منشور باللجنة القومية للمرأة، مكتبة وزارة الشئون الاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٦٤.

٢ – أمل ناصر الشايع، المشكلات التي تواجه المرأة المُعيلة، مجلة الأخصائيين الاجتماعيين، المجلد الثاني، العدد (٥٨)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين،القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٧٥.

[٣]– Naryan, D; Can any One Here Vice of The Poor, Oxford university, New York , ٢٠١٧, p.٢٠٢.

[٤] – محمود عبد الفضيل، العولمة والفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية. ورقة مقدمة إلي اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا حول تأثيرات العولمة علي الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، القاهرة، ١٩–٢١ ديسمبر ٢٠٠٥، ص ٥٦.

[٥] – الجهاز المركزي للتعبئة العامة للإحصاء، التعداد العام للسكان والمنشآت، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٨٧.

[٦]– المعهد القومي للتخطيط، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٠٣.

[٧]– نادية حليم وآخرون، النساء العائلات لأسر ف العشوائيات : دراسة علي سكان العشش بالقاهرة، بحث منشور، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٧

٨ – سحر حساني بربري، المتغيرات الاجتماعية عن تهميش المرأة الاجتماعية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، قسم اجتماع، ٢٠٠٩، ص ٢٥.

[٩] – السيد رشاد غنيم، التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١٠.

[١٠] – شهيدة الباز، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها علي المرأة، تحرير أحمد عبدالله زايد، ندوه الوعي القانوني للمرأة المصرية، اتحاد المحامين العرب، أمديست، القاهرة، د.ت، ص ٥١.

[١١]– Nalule,W : Livelihoods of Female–Headed Households in Namuwongo Slum, Kampala Ganda , Master of Philosophy in Gender and Development ,The University of Bergen , ٢٠١٥.

[١٢] – نبيل رمزي، الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية من وجهة نظر سوسيولوجية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٠.

[١٣]– Costanza, R: Quality of life: An Approach Integrating Opportunities, Human Needs, and Subjective well–being, Ecological Economics, The University of Vermont , USA, Vol.(٦١), Issues ٢–٣, March ٢٠٠٧, PP. ٢٦٧–٢٧٦.

[١٤] – أمل عبد الفتاح شمس، تحسين نوعية الحياة : بحث علي عينة من قاطني العشوائيات المنتقلين إلي حي الأسمرت، حوليات آداب عين شمس، المجلد (٤٦)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، يونيه ٢٠١٨، ص ٤١٥.

[١٥] – نجاة محمود عبد المقصود، تنمية المرأة وتحسين نوعية حياة الأسرة الريفية : دراسة مطبقة علي مشروع تدريب المرأة الريفية علي مهارات الحياة الأساسية بقرية محلة مرحوم محافظة الغربية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم التخطيط الاجتماعي، جامعة حلوان، ٢٠١٦، ص ٢٩.

[١٦]– Susniene, D.& Jurkauskas , A. : The Concepts of Quality of Life and Happiness – Correlation and Differences, Engineering Economics, Kaunas University of Technology, Vol. (٣), ٢٠٠٩, p.٥٨.

[١٧]– Brown, J.: Models of Quality of Life: A Taxonomy, Overview and Systematic Review of the Literature, European Group on Quality of Life Extending, London, ٢٠٠٤, p.٧.

(١٨) World Health Organization: Quality of life, United Nations Development, Programmed, Simnac Press Geneva, ٢٠١٢, p.٥٥.

١٩ – ناهد صالح, مؤشرات نوعية الحياة: نظرة عامة على المفهوم والمدخل, المجلة الاجتماعية القومية, مجلد(٢٧), العدد الثاني, المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، مايو ١٩٩٠م، ص ص ٦٨–٦٩ .

٢٠ – هناء محمد الجوهري, المتغيرات الاجتماعية – الثقافية المؤثرة على تشكيل نوعية الحياة في المجتمع المصري : دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمدينة القاهرة, رسالة دكتوراه , كلية الآداب, جامعة القاهرة, ١٩٩٤, ص٥٢.

[٢١] – **Bowling.A.et al: Lets Ask them: Definition of Quality of Life and Its Enhancement Among People Aged ٦٥ and Over, UK, Oxford, International Journal of Aging and Human Development, ٢٠١٧, p.٢٦٩.**

٢٢ – Rogge ,N : Quality of Life in the European Union: A Multidimensional Analysis ,Faculty of Economics and Business, (ECON), Katholieke University, Brussels, Belgium, ٨ February ٢٠١٨, p.٧٦٧.

[٢٣]– **Schalock, R. L.: Reconsidering the Conceptualization and Measurement Of Quality of Life in: Scholock, P. L., Siperstien G. N, Quality of Life conceptualizations an Measurement American Association of Mentac Retardation, Vol. (١), ٢٠١٩, p. ١٢٣.**

[٢٤] – أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٥٣.

٢٥– إيمان بيبرس، بطلات وضحايا المرأة والسياسات الإجتماعية والدولة في مصر، ط١ ، ترجمة عايدة سيف الدولة، المشروع القومي لمترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٦٦–٦٧

[٢٦]– **United Nations; Report on The World Social Situation, Massachusetts, Black Well Publishers ,٢٠١٧,p.١٨**

[٢٧]– **Gandotra, Veena ; Female– Headed Households: A database of North Bihar, Journal of Social Sciences , India , ٢٠٠٣ ,p.٣١٥**

[٢٨] – سيد جاب الله السيد، المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات، المؤتمر الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي للسكان والتنمية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٥٢.

[٢٩] – أحمد مجدي حجازي، خليل عبد المقصودة عبد الحميد، النساء الُمعيلات في محافظة الفيوم " دراسة إجتماعية ميدانية "، إصدارات المجلس القومي للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٠.

[٣٠] – سهير لطفي وآخرون، الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعي (الواقع والتطلعات) دراسة مسحية بالعينة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة،٢٠٠٠، ص ١٤١.

[٣١] – نادية حليم وآخرون، النساء الُمعيلات للأسرة في العشوائيات، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (٤٠)،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦٤

[٣٢] – عزة عبد المحسن خليل، النساء وموجهة الإفقار في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة، ص ٣.

[٣٣]– Ventegodt ,S et al; Quality of Life :Theory : Maslow Revisited, Research Article, The Scientific World Journal, October ٢٠٠٣, PP. ١٠٥٠–١٠٥٧

[٣٤] – أنور الشرقاوي وآخرون، علم النفس العام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١١٧.

[٣٥]–جمال محمد حماد، دور واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي : دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف، حوليات آداب عين شمس،المجلد (٤٤)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، يونيه ٢٠١٦، ص ٣٦٢

[٣٦]– The quality of life and Human Needs: من موقع

https://fabianamemmolocoach.com/the-quality-of-life-and-human-needs/

[٣٧] –Saris, W.E.& Veenhoven, R., Scherpenzeel, A.C. & Bunting B.:'A comparative study of satisfaction with life in Europe. Eötvös University Press, ١٩٩٦, P,٣.

٣٨ – Sirgy, M. J: A Quality of Life Theory Derived from Maslow's Developmental Perspective, American Journal of Economics and Sociology, ٤٥(٣), July ٢٠٠٦, PP. ٣٢٩ – ٣٤٢.

٣٩ –Bond , John& Comer , Lynne : Quality of Life and Older people, Mc Graw Hill, New York , ٢٠٠٤, P. ٤.

٤٠– خالد كاظم، الحاجات الثقافية للشباب بين الإشباع والحرمان : دراسة ميدانية في احدي قري الصعيد، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد (١٥) ، كلية الآداب . جامعة القاهرة، يناير ٢٠١٥، ص ١٩٢.

٤١Mckenna, S. P.& Heaney, A.: The contribution of need fulfilment to quality of life: A reflection on the relation between the needs–based model of quality of life and Max Neef's theory of Human Scale Development, Archives of Psychology, vol. (٤), No.(٢), May ٢٠٢٠, P.٦.

٤٢ – حمدي علي أحمد , الأسس النظرية والمؤشرات الإمبريقية للجودة الاجتماعية, دراسة استطلاعية, مجلة العلوم العربية والإنسانية، المجلد (٥)، العدد (١)، جامعة القصيم, السعودية, ٢٠١١, ص١٨٦.

٤٣– Lin, Ka. & Herrmann, Peter : Social quality theory: A new Perspective on Social Development, Oxford, New York, ٢٠١٩, p.٣٨.

٤٤ – Vaarama, M Et al: Social Sustainability: Theory, Model, and Measurement, The Sola approach, Promeq Working Paper, strategic research, Academy of Finland, ٢٠١٦, p. ٢١.

٤٥– Pieper.R., et al : The Sola Model: A Theory Based Approach to Social Quality and Social Sustainability, Social Indicators Research, April ٢٠١٩, pp. ٥٦٠–٥٦١.

٤٦ – حمدي علي, مرجع سابق، ص ١٨٢.

٤٧- على عبد الرازق جلبي, الشخصية المصرية بين تداعيات الثورة وتأسيس النهضة, ندوة الشخصية المصرية والثورة, معهد التخطيط القومي, القاهرة ، يوليو ٢٠١١, ص ص١٢, ١٣.

٤٨- **Walker, A : Social quality and quality of life, Challenges for Quality of Life in the Contemporary World –Kluwer Academic Publishers , ٢٠٠٤ , PP :١٤-٢١**

٤٩- **David, P. :The Individual and the Social :a Comparative Study of Quality of Life, Social Quality and Human Development Approaches, International Journal of social Quality, Vol.(١) , No.(١), Berghahn Journal, Oxford ,New York, ٢٠١١, P.٧٩.**

٥٠ – حمدي علي, مرجع سابق, ص١٩٣.

٥١- **Lin ,K &Ward, P.: Social Quality Theory In Perspective, Development And Society, Vol. (٣٨), Number. (٢), December ٢٠٠٩, P. ٢٠٥.**

٥٢- **Sanjeev, R:social quality and quality of work life Outline the Employees' Quality of life in indian public sector: an Investigation ,Independent Journal of Management & Production (IJM&P), United States ,September ٢٠١٦, pp.٨٧٥-٨٧٧.**

٥٣- **David, P , Op. Cit, P.٨٠.**

٥٤ – جهاد محمود صابر، دور المجلس القومي للمرأة في التمكين الاقتصادي : مشروع المرأة الُمعيلة نموذجًا ، مجلة البحث العلمي في الآداب، المجلد (٦)، العدد (٢١)، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٢٠٢٠.

٥٥- أحمد محمد عبد المطلب رضوان، مؤشرات التخطيط الاجتماعي كمدخل لتحقيق تكامل برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للمرأة المعيلة : دراسة مقارنة بين مجتمع ريفي ومجتمع حضري، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، قسم اجتماع، جامعة عين شمس، ٢٠١٩.

[٥٦]- معوض محمود معوض محمود، دور الجمعيات الأهلية في مواجهة المشكلات الاجتماعية والبيئية لدى المرأة المُعيلة: دراسة مقارنة بين الريف والحضر، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، معهد الدراسات والبحوث البيئية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة عين شمس، ٢٠١٥.

٥٧- إيناس محمد غزال، الاستبعاد للمرأة العاملة في قطاع العمل غير الرسمي في المجتمع المصري : دراسة سوسيولوجية علي عينة من النساء المُعيلات في مدينة الإسكندرية،حوليات آداب عين شمس، المجلد (٤٣)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، يونيه ٢٠١٥.

٥٨ – ماهر أحمد عبد العال الضبع، دور المأسسية في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفقيرة المُعيلة : دراسة مسحية، المجلة الأردنية فى العلوم الاجتماعية، المجلد (٥)، العدد (٣)، الأردن، ٢٠١٢.

[٥٩]- أميرة محمد رفعت أحمد، المحددات البنائية لانتشار ظاهرة المرأة المُعيلة بالريف المصري : بحث ميداني مقارن،رسالة ماجستير(غير منشورة)، قسم اجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا، ٢٠١١.

٦٠ – دراسة رجاء محمد عبد الودود، عايدة هانم عبد اللطيف، الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية لمشروعات المرأة المُعيلة في المجتمع الريفي : دراسة تقييميه في قريتين بمحافظة المنيا، مجلة فكر وإبداع، الجزء (٣٤)، رابطة الأدب الحديث، القاهرة، مايو ٢٠٠٦.

٦١- أحمد مجدي حجازي، خليل عبد المقصود، النساء المعُيلات في محافظة الفيوم : دراسة اجتماعية ميدانية، مطبعة العمرانية، القاهرة، ٢٠٠٥.

[٦٢]- سيد جاب الله السيد ، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في القرية المصرية ، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

[٦٣]- **Elijah, B. A et al: A comparison of Male and Female Headed house Holding of Orphans and Vulnerable Children in Nigeria ,Journal of Public Health and Epidemiology, Vol. (٢) ,No.(٣),٢٠٢٠.**

[٦٤]- **Gweshengwe, B, et al : Understanding Quality of Life in Brunei Darussalam, Cogent Social Sciences ,Vol (٦) ،Issue (١),٢٠٢٠.**

٦٥- Lebni, J. Y et al: Challenges and Opportunities Confronting Female-Headed Households in Iran: A qualitative Study, BMC Women's Health, Vol. (٢٠), No. (١٨٣), ٢٠٢٠

٦٦- Parker, A. :Spouse in the House: Household Structures and Roles, Gender, and Quality of life in the Gauteng City-Region, South Africa , Gauteng City-Region Observatory, Johannesburg, South Africa ,٢٠٢٠.

(٦٧) Restrepo, R, et al :Determinants of the Effectiveness, Efficiency and Productivity of Women Heads of Household , McGill-University , Canada , ٢٠١٩.

٦٨ Rezaei , M & Mahmoodi ,F :Meaning Reconstruction of Women Headed of Household's Quality of Life: A Qualitative Study ,Journal of Applied Sociology, University of Isfahan ,Vol. (٧٣), No. (١), Spring ٢٠١٩, PP.٢٧-٣٠.

٦٩ Solhi, M: Relationship between Quality of Life of Women-Headed Households and Some Related Factors in Iran, Global Journal of Health Science, Canadian Center of Science and Education, Vol. (٨), No. (١٠), March ٢٠١٦.

(٧٠)- Duffy, A. , The impact of Social Welfare Reform and Workfare on Lone-parent Female Headed Households in the Niagara Region , Ph.D. Dissertation , Brock University, Canada, ٢٠١٦.

٧١ – مني محمد كمال الدين، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الُمعيلة بين الواقع والمأمول : دراسة ميدانية علي عينة من النساء الُمعيلات في أسر حضرية، المؤتمر السنوي الرابع بعنوان محو أمية المرأة العربية : مشكلات وحلول، مركز تعليم الكبار والمنظمة العربية للتربية والثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧.

[٧٢] – Das, Sukanya: Female Headed Households And Poverty: Analysis Using Household Level Data, Madras School Of Economics, Teri University, India, November ٢٠١٥.

(٧٣)Justin ,G: The impact of work and Environment on Female Heads of Households Who Live in Slums in cities, Social Indicators Research, V٠١.(٢٧), N٠.(٣), ٢٠١٨

[٧٤] – أمل بنت عبد الله العمري، ضغوط الحياة علي المطلقات السعوديات المستفيدات من الضمان الاجتماعي في مدينة الرياض، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الملك سعود، الرياض ، السعودية، ٢٠١٤.

[٧٥] – ريم علي الكريديس ، المرأة الُمعيلة في المجتمع السعودي المعاصر : دراسة مقارنة بين منطقتي الجوف ومكة المكرمة، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد (١١)، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، السعودية، يناير ٢٠٢٠.

[٧٦]– Boldaji L T, Foruzan A.: Quality of Life of Head–of–Household Women: a Comparison between those Supported by Welfare Organization and those with Service Jobs , refahj , Vol.(١١) ,No. (٤٠), ٢٠١١.

[٧٧]– Restrepo. R, et al :Determinants of the effectiveness, Efficiency and Productivity of Women Heads of Household , McGill University , Canada , ٢٠٠٩.

[٧٨]– Kwon, M & Kim ,H :Psychological Well–Being of Female–Headed Households Based on Age Stratification: A Nationwide Cross–Sectional Study in South Korea , Int J Environ Res Public Health., Vol. (١٧), No.(١٨), ٢٠٢٠.

[٧٩] – انظر: محمد علاء الدين عبد القادر، علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ١٧.

[٨٠] – The United Nations Organization : The United Nations Development Programme ,The Arab Human Development Report ٢٠٠٩ , Challengesto Human Security in the Arab

countries, **The Regional Office for Arab States**, **Geneva** , **Switzerland** , ٢٠٠٩, **p**. ١٤٨.

[٨١] – طلعت مصطفي السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلي العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٢٤٠.

[٨٢]– **Harper**, **F& Guilbault**, **M & Tucker**, **T & Austin**, **T**: **Happiness as a Goal of Counseling**: **Cross–cultural Implications**, **International Journal for the Advancement of Counselling** , **Vol**. (٢٩) ,٢٠٠٧, **pp**. ١٢٣–١٣٦.

[٨٣]–**Bowling**. **A**, **Banister**. **D**, **Sutton**. **S**, **Evans**. **O**, **& Windsor**. **J**: **A multidimensional model of the quality of life in older age**, **Aging Ment Health** , **Vol**.(٦), **No**. (٤),٢٠٠٢, **pp**.٣٥٥–٣٧١.

[٨٤] -**Rashid** ,**S**. **F** , **Accessing Married Adolescent Women**: **The Realities of Ethnographic Research in an Urban Slum Environment in Dhaka**, **Bangladesh** , **Field Methods**, , **Vol**. (١٩), **No**. (٤), **November** ٢٠٠٧.

٨٥– نسمه عبد العزيز بدوى، تقويم عائد مشروعات تحسين نوعية حياة المرأة الُمعيلة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الخدمة الاجتماعية، قسم التخطيط الاجتماعي، جامعة أسيوط، ٢٠١٨.